الاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة

جمهورية مصر العربية

(٢٠٢٤ –٢٠٢٧)

(ترجمة)

يوليو ٢٠٢٤

Funded by UK Government

الملخص التنفيذي

اعتُمدت اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية لضمان وجود منصة مشتركة لتنفيذ إجراءات تيسير التجارة واستخدامها على نطاق واسع على المستوى العالمي. تحدد اتفاقية تيسير التجارة مجموعة من الإجراءات لتسريع مرور البضائع عبر الحدود بناءً على أفضل الممارسات العالمية. تتطلب الاتفاقية من الحكومات مراجعة إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور الرسمية ومتطلبات التوثيق والامتثال واعتماد هذه المتطلبات بهدف الإفراج والتخليص السريع للبضائع، لتقليل تكلفة ووقت الامتثال وتحديد انه لا يوجد بديل معقول اخر من شأنه ان يكون أقل تقيدا للتجارة.

يتطلب تطوير التجارة الخارجية من المشرعين البدء في تطوير السياسات وتعزيز المؤسسات لتوفير ضوابط تجارية أكثر كفاءة وتحقيق فوائد ملموسة في تيسير التجارة ودعم القدرة التنافسية الاقتصادية وتقليل التكاليف المتزايدة.

تركز هذه الاستراتيجية على المبادئ الأساسية التالية:

١. تقليل الوقت
٢. تقليل التكاليف
٣. تيسير الإجراءات
٤. زيادة الشفافية
٣. تعزيز التنسيق بين المؤسسات
٤. دعم الميكنة
٥. التبادل الفعال للمعلومات
٦. التعاون مع القطاع الخاص
٧. تنمية الموارد البشرية
٨. وضع نظام إدارة مخاطر مشتركة

من أجل دعم هذه المبادئ والحد من قيود التجارة العالمية الحالية، يجب:

١. وضع إجراءات جديدة وتطوير قدرات قطاع التجارة الحدودية والقطاع الخاص للحفاظ على مصر بصفتها وجهة تجارية مهمة، في بيئة تتسم بقدر أكبر من المنافسة والميكنة والتنوع التجاري.
٢. تيسير التواصل والتنسيق مع مستخدمي الخدمات الحدودية لتحسين تجربتهم.
٣. جمع البيانات من القطاعات الحدودية واستخدام الحكومة لمعلومات سلسلة التوريد لتوفير رؤية متكاملة وشاملة للمخاطر ذات التأثير الكبير على إجراءات التخليص على الحدود وكيفية إدارة الأعمال لتجارية.

تحدد هذه الاستراتيجية مجموعة من الإصلاحات الخاصة بتيسير التجارة التي تدعم أهداف تنمية الاقتصاد المصري، ومساعدة مصر على التمتع بحدود آمنة، والوفاء بالتزامات الدولة المتعلقة بتيسير التجارة واتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، مما يتطلب تنفيذ عددًا كبيرًا من إجراءات الإصلاح بحلول عام ٢٠٢٥.

تُعد هذه الاستراتيجية كدليل إرشادي لتحديد الأولويات والتنسيق ومتابعة إصلاحات تيسير التجارة. تدعم منهجية هذه الاستراتيجية العمل في شراكة بين الهيئات التنظيمية للحدود ومستخدمي الحدود من أجل التطوير لجعل العملية التجارية أكثر سلاسة وأمانًا للتجار مع توفير أفضل حماية للشعب والبيئة.

من أجل تحقيق الرؤية، تتضمن الاستراتيجية هدفًا شاملًا وهو تقليل الوقت والتكلفة وتيسير الإجراءات للتمتع بتجارة آمنة وممتثلة للقواعد عبر الحدود. بالإضافة إلى سبعة "أهداف استراتيجية" أخرى داعمة، يحدد كل هدف منها عدة "أنشطة استراتيجية" أو مشاريع يقوم بتنفيذها الهيئات التنظيمية الحدودية وغيرها من الهيئات المعنية.

شكل (١) : الرؤية والأهداف الاستراتيجية

تُحدد مؤشرات أداء كل هدف استراتيجي ما يرتبط به من أنشطة استراتيجية. تهدف هذه المؤشرات إلى مساعدة هيئات الحدود في عملية التطوير من خلال الاتفاق على النتائج المتوقعة ومتابعة جميع الجهات المعنية لمدى تحقق هذه النتائج بالطريقة المنشودة.

جميع الهيئات التنظيمية للحدود مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية، حيث تشجع الاستراتيجية الهيئات على وضع خطط تفصيلية لتنفيذ الأنشطة الاستراتيجية وتحديد متطلبات الدعم الفني الخارجي لوضع أساس لقياس الأداء.

اللجنة الوطنية لتيسير التجارة مسؤولة عن الإشراف العام ودعم الهيئات على تنفيذ الأنشطة المحددة في هذه الاستراتيجية، بما في ذلك المساعدة في التنسيق بين الهيئات المعنية والتعاون مع الجهات المانحة للحصول على الدعم الفني اللازم. تحدد هذه الاستراتيجية فترات التنفيذ المتوقعة لكل نشاط استراتيجي من أجل مساعدة اللجنة الوطنية لتيسير التجارة في متابعة التقدم.

المحتويات

الملخص التنفيذي ٢

1. الرؤية ٨

2. الوضع الحالي ٩

١,٢ تقييم الوضع الحالي بشأن تيسير التجارة (الدراسات الميدانية/الإستبيانات) ٩

١,١,٢ تقييم المنظمات الدولية وشركاء التنمية ٩

٢-١-٢ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة ١٢

٢-١-٣ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن العوائق الفنية أمام التجارة ١٢

٢-١-٤ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية ١٣

٢-١-٥ اتفاقية كيوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية ١٣

٢-١-٦ إطار معايير الأمان لتيسير التجارة العالمية لمنظمة الجمارك العالمية ١٤

3. الأهداف والأنشطة الاستراتيجية ١٥

٣-١ الاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة - مخطط توضيحي ١٥

3-2 الأهداف الاستراتيجية ١٨

الهدف الاستراتيجي (١): تحسين القدرة على تقييم المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية ١٨

الهدف الاستراتيجي رقم (٢): مراجعة وتبسيط الإجراءات والمستندات الخاصة بالعملية التجارية ٢١

الهدف الاستراتيجي رقم (٣): الميكنة الكاملة لعملية الاستيراد والتصدير والمرور العابر ٢٥

الهدف الاستراتيجي رقم (٤): إتاحة البيانات والإجراءات الخاصة بالعملية التجارية ٢٧

الهدف الاستراتيجي رقم (٥): ميكنة المعابر الحدودية والمرافق المعتمدة لتخليص الشحنات عن بعد ٣٠

الهدف الاستراتيجي رقم (٦): تعزيز قدرات موظفي الجهات الحدودية للعمل في بيئة مُحدثة ومُميكنة ٣١

الهدف الاستراتيجي رقم (٧): الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة ٣٢

4 التنفيذ ٣٣

4-1 الأدوار والمسؤوليات ٣٣

٤-٢ دور اللجنة الوطنية لتيسير التجارة ٣٦

5 الموارد ٣٨

6 تحديد المخاطر ٣٩

7 الملحقات ٤٠

7-1 إجراءات منظمة التجارة العالمية (WTO) والأنشطة الاستراتيجية المقابلة ٤٠

7-2 خطة عمل عالية المستوى ٤٣

7-2.1 الهدف الاستراتيجي (١) – تحسين القدرة على تقييم المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية ٤٣

7-2.2 الهدف الاستراتيجي (٢) – تبسيط الإجراءات والمستندات الخاصة بالعملية التجارية ٤٦
7-2.3 الهدف الاستراتيجي (٣) - الميكنة الكاملة لعملية الإستيراد والتصدير والمرور العابر ٥٠
7-2.4 الهدف الاستراتيجي (٤) – الشفافية وإتاحة البيانات ٥٢
7-2.5 الهدف الاستراتيجي (٥) – ميكنة جميع المنافذ الحدودية ٥٥
7-2.6 الهدف الاستراتيجي(٦) – تعزيز وبناء القدرات ٥٦
7-2.7 الهدف الاستراتيجي (٧) – الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية ٥٧

الأشكال

شكل١ : الرؤية والأهداف الاستراتيجية ٣
شكل٢: المحاور الرئيسية الأربعة لتيسير التجارة..... ٦
شكل٣ : مسح الأمم المتحدة الدولي بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة ١١
شكل٤ : عرض مقارنة تسهيل التجارة والتجارة اللاورقية في مصر ١٢
شكل٥: مساهمة استراتيجية تيسير التجارة الوطنية في استراتيجية التنمية الوطنية لمصر ١٥
شكل٦: نموذج إدارة المخاطر المتكامل..... ١٦

الجداول

الجدول ١ تقييمات تيسير التجارة: العوائق التي تعرقل أداء تيسير التجارة ٩
الجدول ٢ تقييمات تيسير التجارة: الإصلاحات الموصى بها..... ١٠
الجدول ٣ الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة الإستراتيجية..... ٣٣
الجدول ٤ ملخص الجدول الزمني لتنفيذ إستراتيجية اتفاقية تيسير التجارة..... ٥٨

مقدمة

تعود إصلاحات تيسير التجارة بالنفع على كل من الحكومة والقطاع الخاص. بالنسبة للحكومة، تعمل إجراءات تيسير التجارة على زيادة الرقابة على الامتثال والضوابط التجارية، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية، وزيادة العائد الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وزيادة أمن الحدود وسرعة التنمية الاقتصادية. أما بالنسبة للقطاع الخاص، تعمل إصلاحات تيسير التجارة على تقليل التكاليف والتأخير في عمليات التخليص، وتسريع إصدار التصاريح وإجراءات التفتيش والإفراج والإجراءات التنظيمية الأخرى، وتحسين الشفافية وإتاحة الوصول للمتطلبات واللوائح التجارية، وتبسيط إطار العمل ككل للتجارة المحلية والدولية.

تقل تكاليف التجارة عبر الحدود مع التطوير الفعال لإجراءات الحدود، والضوابط القائمة على المخاطر، ومتطلبات الإبلاغ الواضحة والبسيطة، وممارسات الحوكمة الرشيدة، والتنسيق بين أنشطة هيئات الحدود الوطنية والإقليمية. وقد يؤدي هذا إلى توفير مدخرات الشركات والمستهلكين وسهولة وصول المُنتجين والمُصدرين إلى الأسواق العالمية.

شكل١: المحاور الرئيسية الأربعة لتيسير التجارة (المصدر: دليل تيسير التجارة – المجلس القومي للتجارة بالسويد)[١]

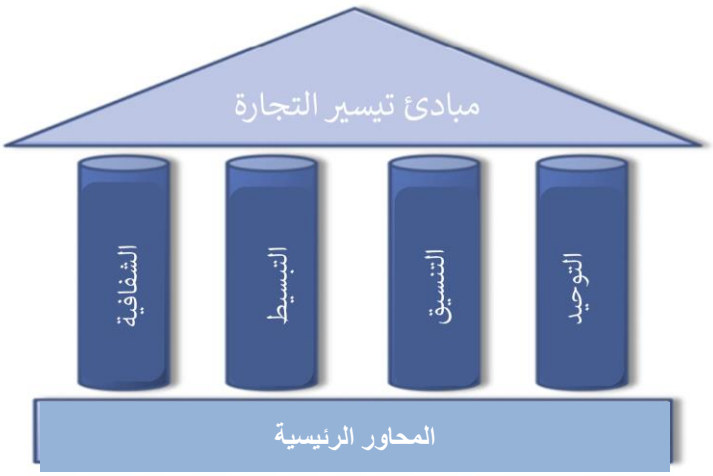

إن الغرض من استراتيجية تيسير التجارة الوطنية هو تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لتيسير التجارة وتنفيذها على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم تحقيق أهداف مصر للتنمية الاقتصادية. يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال تنفيذ الأنشطة الخاصة بكل هدف والمحددة أيضًا في هذه الاستراتيجية. تقع تحت مسؤولية التنفيذ على هيئات الحدود المصرية -مثل الجمارك، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية، والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والإدارة المركزية للحجر الزراعي والإدارة المركزية للحجر البيطري، والإدارة العامة للحجر الصحي والهيئة القومية لسلامة الغذاء، ووزارة النقل والموانئ والمطارات.

تأخذ هذه الأهداف والأنشطة الاستراتيجية في الاعتبار التزامات مصر بموجب اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات منظمة الجمارك العالمية والتعهدات التجارية الثنائية والإقليمية. وبناءً على ذلك، يهدف تنفيذ هذه الاستراتيجية ضمن الأطر الزمنية المحددة لمصر للوفاء بالتزاماتها المتعلقة باتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة:

اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة هي إحدى اللجان المنبثقة عن اللجنة القومية العليا المعنية بقضايا منظمة التجارة العالمية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، وقد أنشئت بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٠٢/٤٧٨.

تم إعادة تشكيل اللجنة القومية العليا بموجب القرار الوزاري رقم ١٨٣ لسنة ٢٠١١، وقد تم انشاء لجنة تسهيل التجارة برئاسة -رئيس مصلحة الجمارك المصرية، وينوب عنه رئيس الإدارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية بقطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية هذا بالإضافة إلى رئاسة الأمانة الفنية للجنة.

[١] مأخوذ من "دليل تنفيذ تيسير التجارة"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) ، آخر زيارة للموقع في ٤ مارس ٢٠٢٣ https://tfig.unece.org/details.html#:~:text=The%20fundamental%20principles%20of%20trade,simplification%2C%20harmonization%2C%20and%20standardization.

اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة هي المسؤولة عن التنسيق بين هيئات الحدود التي ستنفذ الأنشطة الاستراتيجية. ومن أجل تمكين لجنة تيسير التجارة الوطنية من القيام بهذا الدور، تحدد الاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة هذه مؤشرات الأداء لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والأنشطة الاستراتيجية.

تقسم الاستراتيجية على النحو التالي:

١. **الرؤية**: بيان رفيع المستوى لما ستحققه مصر فيما يتعلق بتيسير التجارة على مدى السنوات الأربع المقبلة.

٢. **الوضع الحالي**: نظرة عامة موجزة عن بيئة تيسير التجارة الحالية في مصر، مع توافر مقارنات مع الاقتصادات الأخرى.

٣. **الأهداف والأنشطة الاستراتيجية:** ستحقق مصر رؤيتها الخاصة بتيسير التجارة إذا ما حققت الأهداف الاستراتيجية المحددة في هذا القسم. تُذكر الأنشطة الاستراتيجية المطلوبة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية في هذا القسم أيضًا وتُكلف بها هيئات الحدود المعنية.

٤. **التنفيذ:** يلخص هذا القسم أدوار ومسؤوليات لجنة تيسير التجارة الوطنية وهيئات الحدود ومجموعة الإجراءات الأولية الموصي باتخاذها من قبل هيئات الحدود المعينة.

يتضمن ملحق هذه الوثيقة خطة عمل عالية المستوى. تحدد خطة العمل هذه المهام الرئيسية التي يجب القيام بها لتحقيق الأهداف والأنشطة الاستراتيجية، وهيئات الحدود المسؤولة عن إتمام هذه المهام، وشريك التنمية الذي يدعم النشاط، إذا كان معروفًا.

تهدف خطة العمل هذه إلى مساعدة لجنة تيسير التجارة الوطنية في مراقبة تنفيذ هيئات الحدود لهذه الاستراتيجية ضمن الأطر الزمنية المطلوبة.

تغطي هذه الخطة فترة تنفيذ مدتها أربع سنوات. وسيتم مراجعتها، كما أُعدت خطة أخرى مدتها سنتان لتعكس حالة التنفيذ ولتضمين الأعمال الأخرى اللازمة لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

٥. **الموارد:** هي الدعم الفني الخارجي ودعم بناء القدرات الذي تتطلبه هيئات الحدود لتنفيذ الأنشطة الاستراتيجية التي حددتها لجنة تيسير التجارة الوطنية حتى الآن.

٦. **المخاطر:** هذه هي المخاطر العامة والمحددة أو المخاطر غير المؤكدة التي قد يكون لها تأثيرًا سلبيًا على استكمال الأهداف والأنشطة الاستراتيجية في حالة حدوثها.

١. الرؤية

بحلول عام ٢٠٢٧، سيتحقق التبادل الإلكتروني الكامل للبيانات بين التجار والجمارك والهيئات الحدودية من أجل تخليص الشحنات، وتسهيل التقييم المميكن القائم على المخاطر لجميع المعاملات التجارية لضبط عدم الامتثال، والحد من عمليات تفتيش الشحنات عالية المخاطر ماديًا، مما سيقلل الوقت والتكلفة وزيادة التجارة الآمنة الممتثلة للقواعد عبر الحدود.

تدعم استراتيجية تيسير التجارة رغبة مصر في أن تصبح مركزاً تجارياً إقليميًا من خلال:

- زيادة كفاءة تخليص الواردات والصادرات وعبور البضائع على الحدود
- تبسيط الإجراءات والمستندات
- زيادة الشفافية وإبراز مرونة سلسلة التوريد
- دمج التقنيات الجديدة في الإجراءات التجارية
- تنفيذ بنود اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية بشكل كامل

تلتزم استراتيجية تيسير التجارة الوطنية بتقليل أوجه القصور الإدارية والحدودية التي تحد من قدرات مصر في التصدير بصفتها مركزًا تجاريًا إقليميًا جاذب وعالي الأداء. وتحدد الإجراءات الرئيسية التي ستقلل بشكل ملحوظ الوقت والتكاليف التي تتكبدها الشركات للامتثال لإجراءات التخليص والإفراج على الحدود للاستيراد أو التصدير أو البضائع العابرة.

تضع مصر رؤيتها الخاصة بتيسير التجارة من حيث الوقت والتكاليف لنقل البضائع عبر الحدود بطرق أحدث مقارنة بالدول المجاورة بعد ما تبين في الدراسات وعمليات المسح التي أجرتها المنظمات الدولية (مثل مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) السنوي للبنك الدولي) و/ أو نتائج دراسات زمن الافراج التي نشرتها الدول الشريكة.

٢. الوضع الحالي

يلخص هذا القسم وضع تيسير التجارة الحالي في مصر، وهو استعراض موجز لعمليات المسح والتقييمات الفنية الأخيرة المعنية بالنظام التجاري في مصر، ووثائق السياسات الحكومية المختصة، والتزامات مصر المتعلقة بتيسير التجارة بموجب الاتفاقيات الدولية.

بعض النقاط الهامة الخاصة بالوضع الحالي:

- تطمح مصر إلى أن تكون من بين أكبر ٣٠ دولة من حيث حجم الاقتصاد قياساً بإجمالي الناتج المحلي.
- يعد تيسير التجارة، والتعاون الإقليمي واعتماد المعايير الإقليمية والدولية عنصرًا أساسيًا في استراتيجية مصر لجذب مستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي ونمو تجارة الاستيراد والتصدير والعبور اللازمة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.
- التحديات الرئيسية للتجارة الخارجية الحالية تشمل إجراءات الحدود المترتب عليها أعباء كبيرة، وآليات التنسيق بين هيئات الحدود، والتعريفات الجمركية المعقدة، والرسوم والأتعاب، وعدم إلمام القطاع الخاص بجميع الإجراءات والمتطلبات التجارية.
- لا تقوم عمليات الحدود الحالية بجمع البيانات أو تقييم مخاطرها أو استخدامها بأقصى كفاءة ممكنة.
- تحدد اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية التي صادقت عليها مصر في عام ٢٠١٩ بنود مصممة لتقليل الوقت والتكلفة والتعقيد في معالجة عمليات الحدود ومراقبتها، وتوفر آلية للحصول على المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات.

١,٢ تقييم الوضع الحالي بشأن تيسير التجارة (الدراسات الميدانية/الإستبيانات)

١,١,٢ تقييم المنظمات الدولية وشركاء التنمية

أجرى شركاء التنمية في السنوات الأخيرة ومنهم مجموعة البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعض التقييمات والدراسات لتقييم وضع تيسير التجارة في مصر بالاشتراك مع الجمارك والجهات الحدودية المعنية. حيث وضحت هذه التقييمات معوقات تيسير التجارة في الجدول التالي:

الجدول ١ -معوقات تيسير التجارة

- البنية التحتية المثقلة بالأعباء (على سبيل المثال شبكة الطرق، ومنطقة الميناء المزدحمة)
- ضوابط الحدود الحالية تؤدي إلى زيادة في التكاليف وتأخيرات يمكن تجنبها
- آلية التنسيق المحدودة بين هيئات الحدود
- التنفيذ غير المكتمل لإدارة المخاطر في مراقبة الحدود
- عدم وضوح الإجراءات والمتطلبات التجارية للأطراف المعنيين
- صعوبة وصول القطاع الخاص والأشخاص خارج مصر إلى المعلومات الخاصة بالمتطلبات التجارية، بما في ذلك الرسوم والأتعاب
- عدم كفاية الإمكانيات (على سبيل المثال المختبرات) لتلبية متطلبات الجودة العالمية والامتثال للمعايير الدولية
- عدم وجود آلية تواصل رسمية فعالة بين القطاعين العام والخاص لتطوير السياسات التجارية
- مستويات التجارة غير الرسمية عبر الحدود بين مصر والدول المجاورة
- الشفافية فى نشر المعلومات الخاصة بالتشريعات الفنية

ومن أجل التغلب على عوائق تيسير التجارة هذه، تم أخذ توصيات التقييم في الاعتبار عند تجميع المجالات ذات الأولوية الموضحة أدناه

الجدول ٢ :-توصيات تيسير التجارة

مجالات التحسين (الأولويات)	الإجراءات المحددة اللازمة للتحسين
البنية التحتية	١. زيادة قدرات الموانئ الجافة والمحطات والمستودعات الداخلية
	٢. نقل تفتيش البضائع غير المتعلق بالأمان (الامتثال) من الأرصفة
	٣. زيادة سعة المختبرات في موانئ الدخول/ الخروج
	٤. توسيع نظام النافذة الواحدة للتجارة الوطنية ليشمل التصدير والعبور
	٥. الانتقال إلى عمليات التفتيش القائمة على المخاطر لتقليل تكاليف التخليص وتقليل عمليات التفتيش المتكررة للشحنات منخفضة المخاطر
	٦. إجراء دراسات زمن الإفراج على دورياً لقياس ومتابعة أوقات التخليص وتحديد معوقات التخليص
	٧. تفعيل إجراءات تخليص الاستيراد/ التصدير المبسطة وإتمام ميكنة الوثائق التجارية
	٨.وضع إجراءات للسماح بتخليص البضائع خارج الميناء (على سبيل المثال المستودع الداخلي أو منطقة التوزيع)
	٩.نشر تطبيق نظام النافذة الواحدة ("نافذة") في مكاتب الجمارك الداخلية ومراكز الحدود
	١٠.المطالبة الرسمية لهيئات الحدود بمراجعة متطلباتها المستندية واجراءاتها بانتظام بهدف تقليل عبء الامتثال، وإبلاغ النتائج إلى الوزراء
التنسيق المحلي والإقليمي	١. إعداد مسؤولين مشتركين للحدود وتدريبهم، وتشجيع تبادل المعلومات الاستخبارية بين هيئات إنفاذ قوانين الحدود لمكافحة الاحتيال التجاري والإرهاب والتهريب وتجارة المخدرات
	٢. تبسيط وتنسيق الإجراءات المطلوبة بين الحدود لتخليص وعبور البضائع، تنفيذ برامج المشغل الاقتصادي المعتمد وترتيبات الاعتراف المتبادل.
	٣. تطوير معايير دعم مشاركة البيانات في الوقت الفعلي بين الأنظمة بما يتماشى مع أفضل الممارسات المستحدثة دوليًا، واعتماد إرشادات نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية
التجارة عبر الحدود	١. إنشاء آلية متكاملة لإحصاءات التجارة الرسمية وغير الرسمية لتحسين جمع التجارة عبر الحدود ومراقبتها والإبلاغ عنها
	٢. تفعيل نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) وإدخال تقييم المخاطر قبل الوصول، والإفراج عن الشحنات المعتمدة عند وصولها
	٣. إنشاء منصة موحدة للمعلومات المتعلقة بالتجارة (بوابة التجارة)
الشفافية والمشاركة مع الجهات المعنية	١. بناء قدرات وكالات الحدود لإجراء مشاورات فعالة مع الجهات المعنية؛ تطوير إجراءات قانونية/ إدارية داعمة
	٢. التفعيل الكامل للجنة تيسير التجارة الوطنية

مجالات التحسين (الأولويات)	الإجراءات المحددة اللازمة للتحسين
	٣. مشاركة الأطراف المعنية في مناقشة التشريعات الفنية الصادرة الخاصة بالتجارة

٢,٢ المعايير الدولية الخاصة بتيسير التجارة

يغطي مسح الأمم المتحدة الدولي الخاص بتيسير التجارة الرقمية والمستدامة ١٤٣ دولة حاليًا وثمانية وخمسين بنداً متعلقًا باتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. يُجرى المسح كل عامين من قبل جميع اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة.

شكل٢ : مسح الأمم المتحدة الدولي الخاص بتيسير التجارة الرقمية والمستدامة[٢]

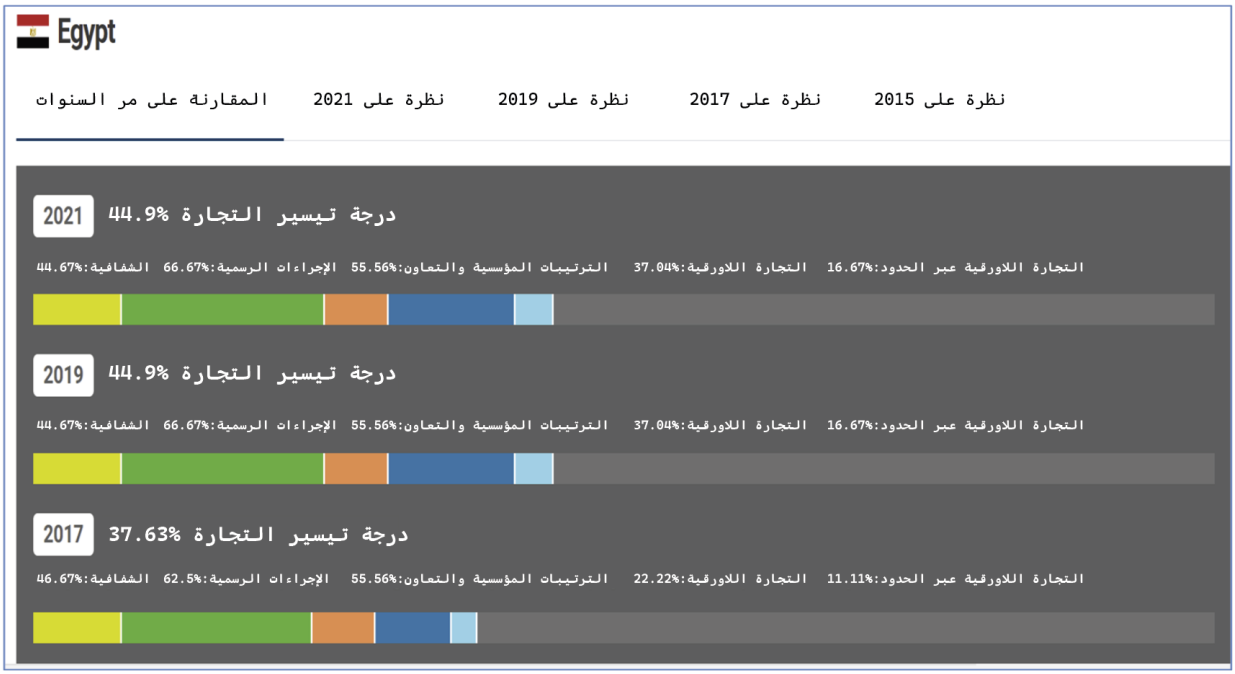

تتطلع مصر بجدية إلى إطلاق العنان لقدراتها وسط مشهد عالمي سريع التغير. يؤكد جدول أعمال التنمية الخاص بها على التطوير والاستدامة ويعطي أولوية عالية للتكامل والميكنة على المستوى القاري.

[٢] مسح الأمم المتحدة الدولي بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة ، تاريخ أخر زيارة للموقع ٤ مارس ٢٠٢٣

https://www.untfsurvey.org/economy?id=EGY

شكل٣ : عرض مقارنة بين تيسير التجارة والتجارة اللاورقية في مصر[٣]

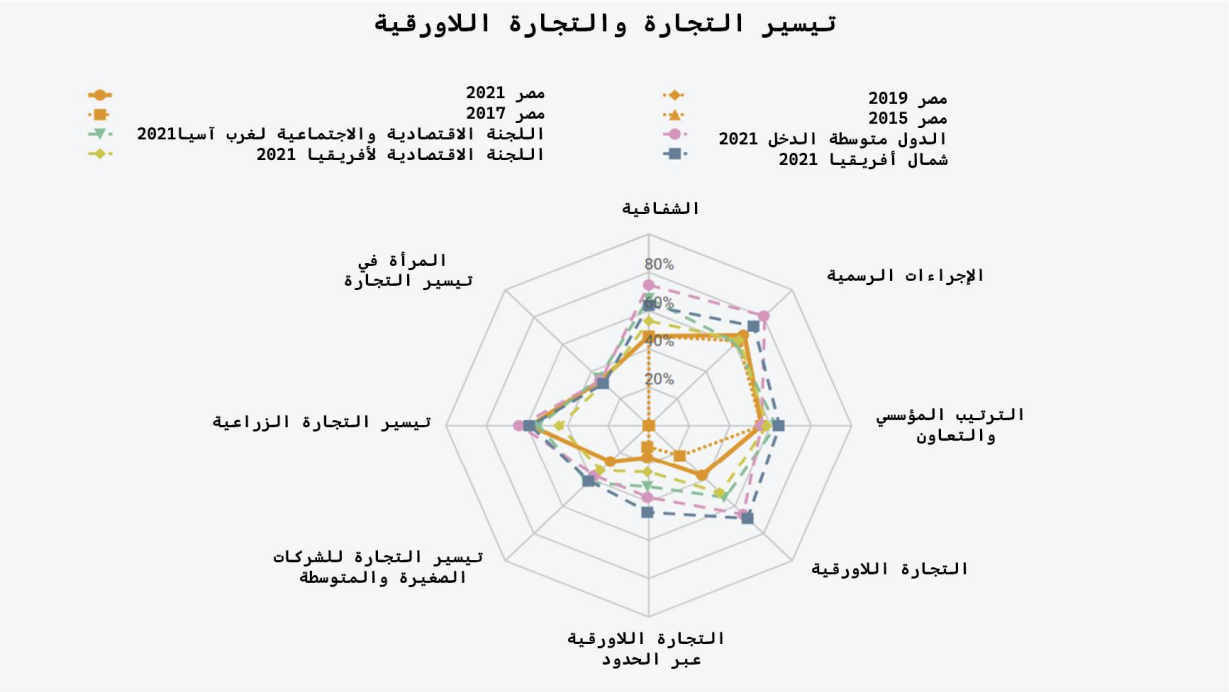

حددت مصر إصلاحات رئيسية للتغلب على المعوقات، بما في ذلك تحسين البنية التحتية (على سبيل المثال الطرق والموانئ)، وميكنة الوثائق التجارية، واعتماد تطبيق نظام النافذة الواحدة الوطنية للتجارة، ودعم تنسيق الضوابط بين هيئات الحدود، وتنفيذ إدارة المخاطر كأساس لمراقبة الحدود، والمزيد من التعاون الرسمي المنتظم مع الجهات المعنية.

٣,٢ الاتفاقيات الدولية

تتضمن الالتزامات الدولية الرئيسية لمصر بشأن تيسير التجارة: اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن العوائق الفنية أمام التجارة، واتفاقية منظمة التجارة العالمية لتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، واتفاقية كيوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية، وإطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية (WCO SAFE)

٢-٣-١ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة

ويرد في الملاحق إخطار مصر الصادر في يونيو عام ٢٠١٩ لمنظمة التجارة العالمية بشأن بنود اتفاقية تيسير التجارة والتواريخ المحددة للتنفيذ الكامل. [٤]

دخلت "اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة" و"اتفاقية تطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية" حيز التنفيذ مع إنشاء منظمة التجارة العالمية في ١ يناير ١٩٩٥ وهي جزء لا يتجزأ من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٢-٣-٢ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن العوائق الفنية أمام التجارة

تقر اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) بأن تطبيق المعايير الدولية وتقييم المطابقة يساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتيسير التجارة الدولية. ومع ذلك، تنص الاتفاقية على أن الأعضاء لن يقوموا بإعداد "اللوائح والمعايير الفنية، بما في ذلك

[٣] مأخوذ من مسح الأمم المتحدة الدولي بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة والذي تم الولوج إليه آخر مرة في ٤ مارس ٢٠٢٣ عبر https://www.untfsurvey.org/economy?id=EGY

[٤] يمكن الوصول إلى إخطارات مصر إلى منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة على https://tfadatabase.org/en/members/egypt

متطلبات التعبئة والتغليف ووضع العلامات والتصنيف" أو تطبيقها، بالإضافة إلى إجراءات الاختبار وإصدار الشهادات التي تخلق عوائق أمام التجارة الدولية. كما لا ينبغي استخدام اللوائح والمعايير الفنية وإجراءات تقييم المطابقة بطريقة تمييزية بين الدول الأعضاء.

ومع ذلك، تقر اتفاقية العوائق أمام التجارة بحق البلدان في استخدام المعايير واللوائح لحماية صحة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو البيئة. ولذلك، لا تمنع البلدان من اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تلبية مستويات الحماية المطلوبة، بما في ذلك تطبيق المعايير الوطنية واللوائح الفنية.

٢-٣-٤ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية

تحدد اتفاقية تطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية (SPS) إجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوان (الصحة) وصحة النبات (الصحة النباتية) التي تنطبق على الأغذية المنتجة محليًا والأمراض الحيوانية والنباتية المحلية والمنتجات المستوردة من البلدان الأخرى.

تقر المادة الثانية من الاتفاقية بأنه يجب على جميع البلدان اتخاذ إجراءات لضمان سلامة الغذاء للمستهلكين ومنع انتشار الآفات أو الأمراض بين الحيوانات والنباتات. ولذلك تسمح للبلدان بوضع معاييرها الخاصة. ومع ذلك، تنص الاتفاقية على وجوب استناد الإجراءات إلى أدلة علمية ولا تطبق إلا بالقدر اللازم لحماية حياة، أو صحة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات. لا ينبغي تطبيقها بحيث تقوم بالتمييز بين الدول ولا استخدامها لإخفاء القيود المفروضة على التجارة الدولية.

٢-٣-٥ اتفاقية كيوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية[٥]

تعد الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدلة)، والمعروفة باسم اتفاقية كيوتو المعدلة، مخططًا للإجراءات الجمركية الحديثة والفعالة في القرن الحادي والعشرين.

توضح الاتفاقية العديد من المبادئ الحاكمة الرئيسية - ومن أهمها:

- الشفافية والقدرة على معرفة الإجراءات الجمركية؛
- توحيد إقرار البضائع والمستندات الداعمة وتبسيطها؛
- وضع إجراءات مبسطة للأشخاص المصرح لهم؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات إستخدام كامل؛
- فرض الحد الأدنى للرقابة الجمركية اللازمة لضمان الامتثال للأنظمة؛
- استخدام إدارة المخاطر المشتركة والضوابط القائمة على التدقيق؛
- تنسيق التدخلات مع وكالات الحدود الأخرى؛
- الشراكة والتعاون المستمر مع التجار[٦]

تعزز اتفاقية كيوتو المعدلة تيسير التجارة والضوابط الفعالة من خلال أحكامها القانونية التي توضح بالتفصيل تطبيق الإجراءات البسيطة والفعالة.

---

[٥] وصف اتفاقية كيوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية مأخوذ من منظمة الجمارك العالمية https://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/conventions/pf_revised_kyoto_conv.aspx تم الدخول إليه في مارس ٢٠٢٣

[٦] "على سبيل المثال، ينص البند ١,٣ من اتفاقية كيوتو على أنه "يجب على الجمارك إنشاء تواصل رسمي فعال مع التجار والحفاظ على هذا التعاون المستمر من أجل تسهيل المشاركة في وضع أكثر أساليب العمل فعالية بما يتناسب مع الأحكام الوطنية والاتفاقيات الدولية."

٢-٣-٦ إطار معايير الأمان لتيسير التجارة العالمية لمنظمة الجمارك العالمية[٧]

في يونيو ٢٠٠٥، تبنى مجلس منظمة الجمارك العالمية إطار معايير الأمان لتيسير التجارة العالمية (SAFE Framework) الذي من شأنه أن يعمل كرادع للإرهاب الدولي، وتأمين تحصيل الإيرادات، وتعزيز تيسير التجارة في جميع أنحاء العالم. في عام ٢٠٠٧، قُدم برنامج الشراكة بين الجمارك والأعمال التجارية الرائد لمنظمة الجمارك العالمية، برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين (AEO).

برز إطار معايير الأمان لتيسير التجارة العالمية باعتباره الاستجابة لمجتمع الجمارك العالمي فيما يخص المخاطر التي تواجه أمن سلسلة التوريد مما وفر الدعم لتيسير الأعمال التجارية المشروعة والآمنة على حد سواء.

[٧] وصف إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية مأخوذ من منظمة الجمارك العالمية

https://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/frameworks-of-standards/safe_package.aspx تم الدحول إليه آخر مرة في مارس ٢٠٢٣

٣. الأهداف والأنشطة الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية المحددة في هذا القسم ستساهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية.

يرتبط كل هدف استراتيجي بعدة أنشطة استراتيجية يتعين على هيئة حدود واحدة أو أكثر تنفيذها لتحقيق الهدف الاستراتيجي. يُحدد وقت تنفيذ كل نشاط حيث يتوافق مع التزامات مصر بموجب اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الإقليمية والدولية الأخرى.

وتم وضع مؤشرات أداء **(KPI)** لكل هدف استراتيجي، الغرض منها هو توجيه هيئات الحدود لقياس مدى تنفيذ التطور من خلال وضع النتائج المتوقعة وتحديد ومتابعة مدى تحقق الأهداف. تقيس مؤشرات الأداء هذه ما إذا كان النشاط الاستراتيجي قد تم تنفيذه بنجاح من حيث النتيجة المُحققة والجودة والوقت.

شرح الأنشطة الاستراتيجية يهدف إلى وصف ماهية النشاط فقط، وليس المنهجيات التي ستُستخدم لتنفيذ النشاط. كما هو مذكور في القسم الخامس، سيتم وصف كيفية تنفيذ النشاط الاستراتيجي في خطط تفصيلية التي ستضعها كإجراء أولي هيئات الحدود المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجية.

٣-١ الاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة -مخطط توضيحي

تساهم رؤية استراتيجية تيسير التجارة هذه "لتقليل الوقت والتكلفة والتعقيد للتمتع بتجارة آمنة وممتثلة للقواعد عبر الحدود" في استراتيجية التنمية الوطنية لمصر.

شكل٤: مساهمة الاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة في استراتيجية التنمية الوطنية لمصر

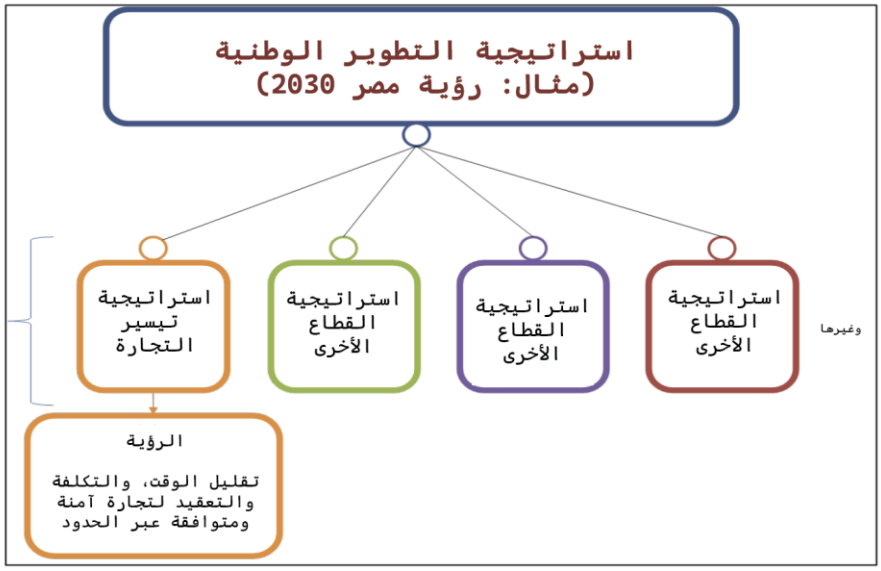

يوفر النموذج المتكامل (أدناه) المأخوذ من صحيفة الجمارك العالمية للممارسين منهجية منطقية وتنظيمية لإدارة الامتثال

شكل٥: نموذج إدارة المخاطر المشتركة

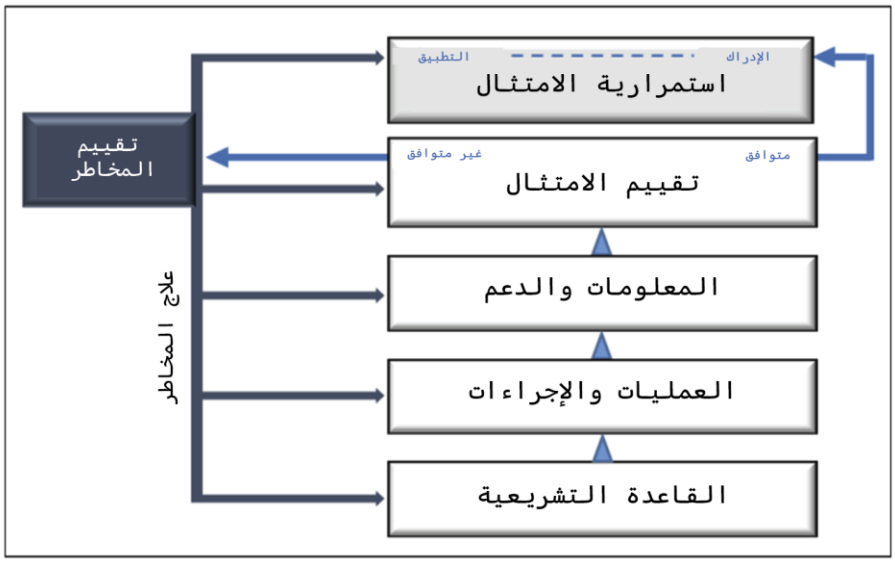

المصدر: ويدوسن، صحيفة الجمارك العالمية العدد ١٤، رقم ٢

يتضمن إطار العمل الجوانب الرئيسية لاستراتيجية إدارة الامتثال الفعالة القائمة على المخاطر، بما في ذلك:

- القانون الواجب إنفاذه
- العمليات والإجراءات التي تنظم طريقة تطبيق القانون
- خدمات دعم قدرة المجتمع على الامتثال للقانون
- طرق تقييم الالتزام بالقانون
- عمليات تقييم أخطار عدم الامتثال للقانون
- تقنيات للتخفيف من المخاطر المحددة
- استراتيجيات لمعالجة استمرارية سلوك الامتثال.

يعتمد إطار العمل على التشريعات والإجراءات التي تمثل المتطلبات والعمليات التنظيمية التي تتحمل الجمارك والهيئات التنظيمية الحدودية الشريكة مسؤولية إدارتها. من أجل ضمان الامتثال لهذه المتطلبات، هناك أولاً حاجة للتأكد من معرفة أعضاء المجتمع التجاري بحقوقهم ومسؤولياتهم من خلال تزويدهم بالمعلومات والدعم اللازمين للامتثال. وبعد ذلك، يكون من الضروري تقييم مستويات الامتثال من خلال استخدام تقنيات مختلفة مثل فحص البيانات، والتحقق من الوثائق، والتفتيش غير الاقتحامي، والتدقيق والفحص، حيث ستحدد نتيجتها الامتثال أو عدم الامتثال.

في حالة عدم الامتثال، يجب تحديد سببه وتقييم المخاطر المرتبطة به، مما يساعد في وضع استراتيجيات تخفيف المخاطر المناسبة، والتي تتضمن إعادة النظر في التشريعات، أو الإجراءات، أو المعلومات أو تقنيات تقييم الامتثال، التي قد تتطلب شكلاً من أشكال إجراءات الإنفاذ. يجب أن تشمل إستراتيجيات الإنفاذ الخاصة بعدم الامتثال الذي حُدد التحذيرات والجزاءات والمصادرة والعقوبات الأخرى.

في الحالات التي يُحدد فيها عدم الامتثال، تكون الاستجابة المناسبة هي تقدير سلوك الامتثال بشكل فعال. وبالتالي، تعتمد الاستجابة ذات الصلة على موقف استمرارية امتثال التاجر. تشمل استراتيجيات تقدير الممتثِّلين مستويات متزايدة من التقييم الذاتي، وتقليل التدقيق التنظيمي، وزيادة التسهيل، بما في ذلك الموافقة على الإفراج في أماكن العمل المعتمدة لدى المستوردين، وفصل الإفراج عن التخليص النهائي.

يوفر إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية إرشادات شاملة حول الجوانب العملية لإطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية، وتتضمن إرشادات حول الإدارة المتكاملة لسلسلة التوريد ومبادرات الشحن المتقدمة والمشغل الاقتصادي المعتمد (AEO). تتضمن البرامج أيضًا

إرشادات ورؤى التحقق من الصحة حول اتفاقيات الاعتراف المتبادل، جنبًا إلى جنب مع مجموعة من أفضل أمثلة الممارسات من إدارات الجمارك الأعضاء. تساعد المبادئ العامة الواردة في المبادئ التوجيهية والمواد الخاصة بتيسير التجارة المحددة في اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في دعم الأنشطة الاستراتيجية المفصلة أدناه.

٢-٣ الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي 1

الهدف الاستراتيجي (١): تحسين القدرة على تقييم المخاطر من خلال الاستفادة من استخراج البيانات والأدوات التحليلية والبيانات المشتركة عبر الحكومة لإجراءات الاستيراد والتصدير والترانزيت والتخليص الجمركي

يتطلب تحقيق هذا الهدف اعتماد نظام إدارة المخاطر المشتركة والاعتماد عليه في جميع مراحل تخليص البضائع (على سبيل المثال: قبل الوصول، على الحدود، بعد الحدود)؛ لاستخدام المعايير الانتقائية المناسبة وتركيز عملية التفتيش المادي على الشحنات عالية الخطورة. يجب على جميع هيئات الحدود تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر المشتركة بشكل رسمي (تطبيق المنهجية، وتنفيذ المبادئ التوجيهية، وخطة أخذ العينات السنوية، ومشاركة قوائم العملاء "البيضاء" و"السوداء"، بين هيئات الحدود للمساعدة في التوصيف والاستهداف الوطني).

مؤشرات أداء الهدف

A. بحلول فبراير ٢٠٢٤، اعتُمد إطار إدارة المخاطر بالكامل من قبل جميع الهيئات التنظيمية التي لها وجود على الحدود.

B. بحلول سبتمبر ٢٠٢٤، لن يزيد عدد إقرارات البضائع المستوردة التي اختارتها هيئات الحدود للتفتيش المادي، بخلاف الجمارك، على أساس سنوي عن ٨٥٪ من إجمالي الإقرارات عن البضائع الخاضعة لرقابة السلطة المعنية.

C. بحلول يونيو ٢٠٢٧، سيزيد عدد إقرارات الاستيراد الصادرة بدون عمليات تفتيش وثائقية أو مادية من قبل جميع الجهات المعنية بنسبة ١٠٪ على أساس سنوي بالاعتماد على النتائج الأساسية لدراسة متوسط زمن الإفراج للاستيراد التي تم إعدادها في ٢٠٢١

النشاط	مؤشرات الأداء KPI	التوضيح
١. **إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر المشتركة وضوابط الامتثال**	- بحلول يونيو ٢٠٢٤، يصبح الإطار جاهزًا	- فهم القواسم المشتركة والاختلافات في منهجية كل جهة تجاه المخاطر هو مفتاح تنفيذ الاستهداف المميكن للمخاطر وتعزيز التنسيق بين الجهات وتبسيط إجراءات الإفراج وتخليص البضائع المستوردة والمصدرة.

النشاط	مؤشرات الأداء KPI	التوضيح
٢. **تطبيق الفحص المميكن للمخاطر تدريجياً**	- بحلول سبتمبر ٢٠٢٤، يتم تنفيذ وتشغيل نموذج إدارة المخاطر بالنسبة للتسجيل المسبق للشحنات. - بحلول ديسمبر٢٠٢٤،يتم تنفيذ إدارة المخاطر بالنسبة لإقرارات الاستيراد - بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، يتم تنفيذ إدارة المخاطر بالنسبة لإقرارات التصدير - بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، يتم التنفيذ الكامل لنماذج وعمليات إدارة المخاطر على أساس التقديم الإلكتروني المُسبق لمعلومات الشحن والإقرارات الإلكترونية في تطبيق "نافذة" لنظام النافذة الواحدة.	- إدخال قناة الانتقائية للشحنات المستوردة بناءً على الفحص المميكن للمخاطر: أخضر (إفراج)، أحمر (فحص)، أصفر (فحص المستندات) -أزرق (تدقيق) - استخدام معايير الاختيار القائمة على المخاطر لفحص حاويات التصدير وختمها في نقطة التعبئة قبل النقل للتصدير.
٣. **تطبيق تحليل المخاطر لتحسين المستهدف من التفتيش (الجمارك)**	- بحلول ابريل ٢٠٢٤، ستقل الفحوصات المستندية والتفتيش المادي من قبل الجمارك بنسبة ٢٠% للوارد. - بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، ستقل الفحوصات المستندية والتفتيش المادي من قبل الجمارك بنسبة ٢٠% للصادر.	- تطبيق أدوات إدارة المخاطر وتقنيات تقسيم العملاء لتقسيم التجار إلى مصفوفة امتثال حسب المخاطر: منخفضة، متوسطة، عالية. - يتطلب هذا النشاط من الجمارك اعتماد نظام إدارة المخاطر للفحوصات والحفاظ عليه في جميع مراحل تخليص البضائع (على سبيل المثال: قبل الوصول، على الحدود، بعد التخليص)؛ لاستخدام المعايير الانتقائية المناسبة وتركيز عمليات التفتيش على الشحنات عالية الخطورة. - استخدام المعايير الانتقائية القائمة على المخاطر لفحص حاويات التصدير وختمها في نقطة التعبئة قبل النقل للتصدير.
٤. **إدخال التوصيف والاستهداف المتكامل**	- بحلول سبتمبر٢٠٢٤، ستنخفض عمليات فحص المستندات وأخذ العينات والفحوصات المادية للجمارك بنسبة ٥% بالاعتماد على النتائج الأساسية لدراسة متوسط زمن الأفراج ٢٠٢١	- استخدام أدوات إدارة المخاطر وتقنيات تقسيم العملاء لتقسيم التجار إلى مصفوفة امتثال حسب المخاطر: منخفضة، متوسطة، عالية. - يتطلب هذا النشاط من هيئات الحدود المحددة اعتماد نظام إدارة المخاطر للفحوصات أو الحفاظ عليه في جميع مراحل تخليص البضائع (على سبيل المثال: قبل الوصول، على الحدود، بعد التخليص)؛ لاستخدام المعايير الانتقائية المناسبة وتركيز عمليات التفتيش على الشحنات عالية الخطورة.

النشاط	مؤشرات الأداء KPI	التوضيح
٥. **إنشاء المركز الوطني المتكامل للاستهداف**	- بحلول يونيو ٢٠٢٥، يتم إنشاء البنية التحتية والسياسية وإجراءات التشغيل القياسية والموارد الأخرى بما في ذلك الموارد البشرية. - بحلول يونيو ٢٠٢٧، يصبح المركز الوطني المتكامل للاستهداف في المرحلة التجريبية - بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، يعمل المركز الوطني بكامل طاقته لتقييم المخاطر ووضع الضوابط المشتركة	- من خلال إنشاء المركز الوطني المتكامل للاستهداف المكون من مجموع الهيئات المختلفة، بوجود محللين مدربين من هيئات الحدود الرئيسية، يصبح نهج الحكومة بأكملها - باستخدام إدارة المخاطر المميكنة والانتقائية الأساس بالنسبة لقرارات الرقابة تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية. كما يمكنه أيضًا تقديم الدعم لتنسيق فحص الامتثال كنشاط فردي، كلما أمكن ذلك. يسمح إنشاء المركز الوطني المتكامل للاستهداف لجميع الهيئات باستغلال الإمكانات الكاملة لبيانات التجارة، والمعلومات الاستخبارية وضوابط الامتثال، والاستثمارات الحكومية في الميكنة، وفحص المخاطر، وكاميرات المراقبة، والقارئات الرقمية، والمختبرات، وتقنيات التفتيش.

الهدف الاستراتيجي 2

الهدف الاستراتيجي رقم (٢): مراجعة وتبسيط الإجراءات ونظم الفحص

تبسيط الإجراءات والمستندات من منظور متكامل للحدود بهدف إلى التخلص من تكرار الإجراءات وازدواج الوثائق والمستندات والعمليات التشغيلية، يعمل على تحسين كفاءة وفعالية هيئات الحدود ومقدمي الخدمات اللوجستية والقطاع الخاص.

مؤشرات أداء الهدف
A. بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، ستقوم هيئات الحدود الشريكة على توسيع نطاق استخدام ضوابط العبور وما بعد التخليص الجمركي، مثل: تدقيق ما بعد التخليص الجمركي ومراقبة الأسواق.
B. بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، سيُقلل الوقت اللازم للإفراج عن بضائع الاستيراد أو التصدير بنسبة ١٥% بناءً على نتائج دراسة زمن الإفراج.
C. بحلول مارس ٢٠٢٥، ستنخفض جميع متطلبات وثائق الهيئة بنسبة ١٥% باستخدام خط الأساس لمراجعة وثائق الاستيراد والتصدير والعبور
D. بحلول يونيو ٢٠٢٥، يُنفذ برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بالكامل بإجراءات مبسطة للتجار لسهولة الامتثال، فيما يتعلق بالسلع أو المنتجات المتداولة.

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
٢ / ١ تبسيط إجراءات ومستندات التخليص - مراجعة الوثائق ومتطلبات البيانات الحالية المطلوبة من قبل هيئات الحدود وتنفيذ التوصيات المتفق عليها. - تنفيذ توصيات دراسة وقت الإفراج للاستيراد (٢٠٢١) ودراسة وقت الإفراج للتصدير (٢٠٢٢) الخاصة بتقليل وقت العملية التجارية	- بحلول يونيو ٢٠٢٤، يتم مراجعة وثائق تخليص الاستيراد والتصدير الحالية ومتطلبات البيانات لتحديد التكرار والازدواجية. - بحلول مارس ٢٠٢٥، تنخفض جميع متطلبات الوثائق والبيانات بنسبة ١٥%	تلعب هيئات الحدود دورًا مهمًا وضروري في هذه العملية. يجب على الأطراف التجارية في كثير من الأحيان التكيف ليس فقط مع أنواع المعلومات المختلفة المطلوبة ، بل أيضاً التكيف مع طلب نفس المعلومات بتنسيقات مختلفة أو في أوقات مختلفة. لذا يستلزم هذا النشاط نظر كل هيئة حدودية في متطلبات الوثائق والبيانات الخاصة بهيئات الحدود الأخرى وبالتنسيق لتوحيد المتطلبات وتبسيطها.

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
٢/٢ إجراءات مبسطة للمشغلين المعتمدين - تنفيذ إجراءات مبسطة للمشغلين المعتمدين بموجب برامج المشغل المعتمد	- بحلول يونيو ٢٠٢٤، سيُنفذ برنامج المشغل المعتمد بما يتوافق كليًا مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لجميع الأعمال التجارية عبر الحدود الممتثلة بغض النظر عن السلع أو المنتجات المتداولة، بناءً على التقييم الذاتي وتدقيق التحقق وسجل الامتثال السابق من قبل جميع هيئات الحدود. - بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، ستُتبنى إجراءات استيراد وتصدير مبسطة للمشغلين المعتمدين والتجار المعتمدين الآخرين بين الوكالات - بحلول يونيو ٢٠٢٥، سيُنفذ برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الكامل وإجراءات مبسطة للتجار الأكثر امتثالا، بغض النظر عن السلع أو المنتجات المتداولة، بناءً على التقييم الذاتي وتدقيق التحقق وسجل الامتثال السابق مع جميع هيئات الحدود.	يتكون إجراء الإقرار الجمركي المبسط من خطوتين على النحو التالي: يقدم صاحب الإقرار الجمركي الإقرار المبسط الذي يحتوي على الحد الأدنى من عناصر البيانات المطلوبة قبل وصول البضاعة. ويُقدم الإقرار التكميلي الذي يحتوي على البيانات المتبقية المطلوبة بعد الإفراج عن البضائع.
٣/٢تطوير المشغل الاقتصادي المعتمد للصادرات	- بحلول مارس ٢٠٢٤، يُجرى إطلاق المشغل الاقتصادي المعتمد للصادرات تجريبياً بناءً على المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، والمبادئ التوجيهية لاتفاقيات الاعتراف المتبادل لمنظمة الجمارك العالمية - بحلول سبتمبر ٢٠٢٤, زيادة عدد المستفيدين من المشغل الاقتصادي للصادرات بنسبة ١٠% - بحلول يونيو ٢٠٢٥، تُنشر سياسة المشغل الاقتصادي المعتمد والمبادئ التوجيهية للتنفيذ [بما في ذلك الفوائد الموثقة] والوثائق المبسطة والقائمة المرجعية للتقييم الذاتي لتدخل حيز التشغيل الكامل للصادرات-	صادرات المشغل الاقتصادي المعتمد في إطار الاتفاقية التفاوضية بشأن الاعتراف المتبادل بين الجمارك تتيح تسهيل حركة تلك البضائع المحددة من جانب الجمارك عند المغادرة من مصر وعند الوصول إلى بلد المقصد.

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
٤/٢تحديث طرق الدفع - فصل الإفراج عن الدفع - الدفع الآجل للرسوم	- بحلول مارس ٢٠٢٥، تُسدد نسبة ٨٥% من كافة الرسوم والضرائب والمصروفات المرتبطة بجميع إجراءات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي للبضائع العابرة للهيئات المختصة إلكترونيًا- - بحلول يونيو ٢٠٢٥، تُسدد كافة الرسوم وضرائب الاستيراد والمصروفات إلكترونيًا - بحلول يونيو ٢٠٢٥، ٣٠% من البضائع سيفرج عنها فور وصولها - بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، ما لا يقل عن ٢٥٠ عميلًا معتمدًا ممن يستوفون معايير الائتمان سيتمتعون بإمكانية الوصول إلى نظام الدفع المؤجل الذي يسمح بالإفراج الفوري عن البضائع عند الوصول	
٥/٢وضع برامج لمتابعة ومراقبة الإيرادات وغيرها من المراجعة والتحقق وبرامج التأمين.	- بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، التنفيذ الكامل للمراجعة اللاحقة باستخدام إرشادات منظمة الجمارك العالمية من قبل الجمارك.	تمشيًا مع الممارسات الحديثة، المراجعة اللاحقة (PCA) تقلل من معالجة كل معاملة على حدة من خلال تحليل المخاطر والإجراءات القائمة على الحسابات وإجراءات ما بعد الدخول. من خلال استخدام الموارد بهدف إجراء المراجعات وعمليات التحقق والتدقيق بعد الإفراج عن البضائع، يمكن للإدارات الحدودية توجيه الموارد إلى المناطق الأكثر خطورة بدلاً من محاولة التدخل (دون داع) في كل شحنة على الحدود. بدلاً من حل كافة المشكلات قبل الإفراج (والتي غالبًا ما تؤدي إلى تأخيرات مكلفة)، تراقب الهيئات مقر التاجر أو السمسار أو تجري عمليات التدقيق بعد التخليص بمجرد الإفراج عن البضائع إلى المستورد -غالبًا بشروط متفق عليها مسبقًا
٦/٢إجراء دراسة زمن الإفراج بصورة دورية	- بحلول مايو ٢٠٢٤، إجراء دراسة وقت الإفراج (للمرة الثانية) للواردات - بحلول سبتمبر ٢٠٢٤، إجراء دراسة وقت الإفراج (للمرة الثانية) للصادرات - بحلول مايو ٢٠٢٤، سينخفض الوقت اللازم للإفراج عن البضائع المستوردة بنسبة ١٥% بناءً على دراسة وقت الإفراج للواردات لعام ٢٠٢١	بالتنسيق مع الهيئات التنظيمية الحدودية الأخرى، تقيس الجمارك وتنشر متوسط أوقات الإفراج عن الواردات والصادرات والبضائع العابرة. تعد دراسة وقت الإفراج أساسية لتمكين لجنة تيسير التجارة الوطنية والجهات المعنية من مراقبة ما إذا كانت استراتيجية تيسير التجارة في مصر تلبي أهدافها، ولتحديد التعديلات -التي قد تكون مطلوبة -في تنفيذ الاستراتيجية. لقد أجرت الجمارك دراسات أساسية حول وقت الإفراج عن الواردات والصادرات وسيجري تكرارها بصفة دورية ومنتظمة.

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
	- بحلول سبتمبر ٢٠٢٤، سينخفض الوقت اللازم للإفراج عن البضائع المصدرة بنسبة ١٥% بناءً على دراسة وقت الإفراج للصادرات لعام ٢٠٢٢	قياس متوسط زمن الإفراج ونشرها يفي بالتزامات مصر بموجب اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية

الهدف الاستراتيجي 3

الهدف الاستراتيجي رقم (٣): الميكنة الكاملة لعملية الاستيراد والتصدير والمرور العابر

- تسهيل الامتثال طوعًا للوائح وإجراءات هيئات الحدود عن طريق ميكنة الوثائق التجارية وتبسيطها بالتزامن مع الميكنة الكاملة لإقرارات الاستيراد والتصدير والمرور العابر
- تسهيل إجراءات الوصول المسبق وإدارة مخاطر شحنات البضائع العاجلة بناءً على المعلومات الإلكترونية المسبقة

مؤشرات أداء الهدف

A. بحلول يونيو ٢٠٢٤، مراجعة واعتماد الإجراءات الرسمية لتسريع التخليص الجمركي الآلي للبضائع العاجلة عبر النافذة الواحدة الوطنية (SW) ونظام التسجيل المُسبق للشحنات (ACI)

B. بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، سيجري الانتهاء بالكامل من منظومة النافذة الواحدة (نافذة) للواردات والصادرات والمرور العابر.

النشاط	مؤشر الأداء	التطبيق
١. التطبيق الكامل المُمكن لنظام النافذة الواحدة (نافذة)	- بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، يجري تنفيذ منظومة النافذة الواحدة (نافذة) بالكامل للواردات والصادرات والمرور العابر (بما في ذلك مدخلات البيانات المباشرة من التجار عند الاقتضاء) - بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، يتم تطبيق منظومة النافذة الواحدة الوطنية (نافذة) بالكامل في جميع المعابر الحدودية الرئيسية سواء كانت البرية أو البحرية أو الجوية - يتعين التأكد من النسبة المئوية لجميع الإقرارات الجمركية المودعة إلكترونيًا من جانب صاحب الإقرار في منظومة (نافذة) عند المعابر الحدودية (ربع سنوياً)	- تسهيل التجهيز المسبق للوصول وإدارة أخطار شحنات البضائع العاجلة بناءً على المعلومات الإلكترونية المسبقة. - تبسيط إجراءات التخليص الجمركي (المشتركة بين الوكالات) وتسريع التعامل مع الشحنات العاجلة عند الوصول بغض النظر عن الوزن أو القيمة أو وسيلة النقل. - تحديد قائمة الحد الأدنى من عناصر البيانات المطلوبة لتوفير الإفراج الفوري عن الشحنات
٢. ربط أنظمة الهيئات الحدودية بمنظومة (نافذة)	- بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، سيتم ربط أنظمة الهيئات المختصة الحالية بمنظومة (نافذة) لتبسيط عمليات الاستيراد والتصدير والمرور العابر والإفراج والتخليص الجمركي - بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، سيتم الربط بين أنظمة مجتمع الموانئ الحالية (كما هي في سبتمبر ٢٠٢٣) مع نافذة لتبسيط عمليات الاستيراد والتصدير والعبور والإفراج عن البضائع وتخليصها	لتبسيط الإفراج والتخليص الجمركي والقضاء على الازدواجية التي لا داعي لها، يجري ربط أنظمة الهيئات الحدودية (بما في ذلك مشغلي الخدمات اللوجيستية المختصة) مع منظومة "نافذة".

النشاط	مؤشر الأداء	التطبيق
٣.تسريع التخليص الجمركي المميكن للبضائع العاجلة	- بحلول يونيو ٢٠٢٤، مراجعة واعتماد الإجراءات الرسمية لتسريع التخليص الجمركي المميكن للبضائع العاجلة عبر منظومة نافذة ونظام التسجيل المُسبق للشحنات - بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، تحديد قائمة الحد الأدنى من عناصر البيانات المطلوبة لتوفير الإفراج الفوري عن الشحنات	تسهيل التجهيز المسبق للوصول وإدارة مخاطر شحنات البضائع العاجلة بناءً على المعلومات الإلكترونية المسبقة. تبسيط إجراءات التخليص الجمركي (المشتركة بين الوكالات) وتسريع التعامل مع الشحنات العاجلة عند الوصول بغض النظر عن الوزن أو القيمة أو وسيلة النقل.

الهدف الاستراتيجي 4

الهدف الاستراتيجي رقم (٤): سهولة الوصول إلى الإرشادات الموثوقة، المشاورات، وإجراءات الاستئناف لجميع أحجام التجار ومستخدمي الحدود العاديين

- توافر جميع البيانات التجارية الأساسية في مصدر واحد، يوفر على التجار والوسطاء تكرار الاستفسارات والبحث في مواقع الإنترنت الخاصة بالهيئات الحدودية المختلفة للحصول على معلومات وإجراءات وتكاليف التخليص الجمركي. تواجد مصدر واحد للمعلومات يخفض الأعباء الإدارية ويسمح بتبادل البيانات بشكل أفضل بين الهيئات الحكومية.
- يجب على هيئات الحدود التشاور بصفة دورية للتأكد من وصول الأطراف المعنية بسهولة إلى جميع المعلومات المطلوبة للامتثال لقواعد وإجراءات الاستيراد والتصدير والعبور من خلال المنشورات المطبوعة ووسائل الإعلام الإلكترونية ومكاتب المساعدة وأنواع مماثلة من مراكز الاستعلام.
- ينبغي أن تكون لائحة البيانات شاملة لجميع إجراءات التخليص، بما في ذلك الاستيراد والعبور والتصدير متاحة.

مؤشرات أداء الهدف

A. بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، من المقرر أن تطلق الجمارك خدمة الأحكام المسبقة الملزمة

B. بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، إنشاء منصة واحدة لمعلومات التجارة عبر الحدود

C. بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، إنشاء نقطة استفسار في كل من الجهات الحدودية الرئيسية المتفق عليها

D. بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، إجراء ونشر استبيان لقياس رضا العملاء بهدف الوصول إلى نسبة ٨٠% من الرضا فيما يتعلق بسهولة تخليص البضائع المستوردة والمصدرة

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
١. **إنشاء منصة واحدة لجميع معلومات الاستيراد والتصدير والعبور**	- بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، إنشاء بوابة المعلومات التجارية الوطنية، أو مصدر واحد آخر لمعلومات التجارة عبر الحدود	توفير مصدر واحد للمعلومات التجارية المعتمدة المتاحة على الإنترنت، في أي وقت ولأي شخص. الوضع الحالي: تم الانتهاء من تقرير تحديد الفجوات لعام ٢٠٢٢

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
٢. **تقييم وتبسيط ونشر إجراءات التظلم من القرارات الإدارية** - مراجعة إجراءات التظلم من القرارات الإدارية - نشر الإجراءات	- بحلول مايو ٢٠٢٤، يتم مراجعة إجراءات التظلم من القرارات الإدارية وضمان الشفافية لجميع التجار ومستخدمي الحدود - بحلول يونيو ٢٠٢٤، نشر صحيفة معلومات مجمعة لجميع إجراءات وكالات الحدود المعني فيما يخص الاستئناف على القرارات الإدارية للاستيراد والتصدير والعبور	تقتضي اتفاقية تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية من الأعضاء توفير حق التظلم لأي شخص من أي قرار إداري - صادر عن الجمارك - أو مراجعته أو الطعن فيه أو مراجعته قضائيًا. ينبغي إجراء المراجعة الإدارية والقضائية بطريقة غير تمييزية. الفصل رقم (١٠) من المرفق العام باتفاقية كيوتو - النص المعدل فيما يتعلق بالطعن في المسائل الجمركية: تنص المعايير على شفافية إجراءات عملية الطعن بهدف منع الاضطهاد من جانب المتضررين من قرارات الجمارك. علاوة على ذلك، فإن توافر مراجعة قضائية مستقلة كوسيلة نهائية للطعن من شأنه أن يبث الثقة في قلوب الجمهور والتجار من ناحية المؤسسات الحكومية ولاسيما مصلحة الجمارك
٣. **إنشاء نقطة استفسار**	- بحلول سبتمبر ٢٠٢٤، إنشاء نقطة استفسار في كل من الجهات الحدودية الرئيسية (مصلحة الجمارك، قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية-بالإدارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة القومية لسلامة الغذاء، الإدارة المركزية للحجر الزراعي، لإدارة المركزية للحجر البيطري)	تنص اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية على أنه "يتعين على الحكومة إنشاء "نقطة استفسار" واحدة أو أكثر للرد على الأسئلة "المعقولة " المطروحة من الحكومات الأخرى والتجار وغيرهم من الأشخاص المعنيين بشأن المسائل المدرجة في المادة رقم (١,١)، وعلى طلبات النماذج والوثائق المطلوبة.
٤. **تفعيل خدمة الأحكام المسبقة المُلزمة**	- بحلول سبتمبر ٢٠٢٥، يمكن للتجار التقدم بطلب إلى مصلحة الجمارك المصرية للحصول على حكم مسبق ملزم.	تسهيل امتثال الأشخاص طوعًا للوائح سلطة الحدود وإجراءاتها المطلوبة من خلال سهولة الوصول إلى الأحكام الملزمة الصادرة عن الجمارك.
٥. **تفعيل مجموعة العمل الاستشارية المكونة من قطاع الحدود والقطاع الخاص للاجتماع والتعاون بشكل دوري من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة والسياسات التجارية المعنية.**	- بحلول مايو ٢٠٢٤، عقد أول اجتماع مع المجموعة الاستشارية لقطاع الحدود مع ممثلين من القطاع الخاص	تقدير أهمية دور التشاور كعملية ثنائية الاتجاه لمشاركة المعلومات من أجل تسليط الضوء على كل من الفرص والتحديات والمساعدة في تحديد الأولويات.

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
٦. **تعزيز اخطارات الرقابة** - وضع بروتوكول للتواصل السريع بين الجهات الفنية والجمارك فيما يخص المخاطر والضوابط وإيقاف هذه الضوابط من خلال النافذة الواحدة القومية للتجارة "نافذة" (قناة اتصال لمسؤولي الحدود) - مراجعة وتعديل السياسات والتشريعات والبروتوكولات التجارية عند الحاجة.	- بحلول سبتمبر ٢٠٢٤، تطبيق آلية لتعزيز اخطارات الرقابة واليات التواصل السريعة بين الجهات الحدودية والمسئولين والجمهور للتعامل بشكل فوري مع المخاطر	الاستجابة السريعة للمخاطر التي تهدد صحة الإنسان وسلامته، كذلك عندما يتعلق الأمر بصحة النبات والحيوان يجب إخطار الصناعة والمسؤولين والجمهور في الوقت نفسه (عند الاقتضاء). لتعزيز إمكانية تحديد " مخاطر التجارة "، فإن استخدام وحدة إدارة المخاطر في منظومة النافذة الواحدة الوطنية للتجارة "نافذة" لرصد المخاطر تتيح فحص هذه المخاطر بشكل فوري.

الهدف الاستراتيجي 5

الهدف الاستراتيجي رقم (٥): ميكنة المعابر الحدودية والمرافق المعتمدة لتخليص الشحنات عن بعد

تطبيق الميكنة ونظام إدارة المخاطر في جميع مكاتب الجمارك لضمان وصول مسؤولي الجمارك وغيرهم من مسؤولي الحدود لأحدث التقنيات بحيث يتمكنوا من استخدام مهاراتهم الخاصة في حماية حدود الدولة من أي ضرر وتسريع تخليص التجارة المشروعة عبر الحدود.

مؤشرات أداء الهدف

A. بحلول سبتمبر ٢٠٢٧، تعميم التخليص الإلكتروني باستخدام نظام النافذة الواحدة "نافذة - NAFEZA" في جميع النقاط الحدودية وفي المواقع الداخلية المعتمدة لتقليل وقت الإفراج عن البضائع المُصدرة أو المستوردة أو العابرة

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
١. **توسيع نظام "نافذة" ليشمل مكاتب الجمارك الداخلية وهيئات الحدود الشريكة والمعابر الحدودية**	- بحلول سبتمبر ٢٠٢٧، "تعميم" منظومة النافذة الواحدة "نافذة" - على جميع مكاتب الجمارك والمراكز الحدودية وهيئات الحدود الشريكة المتفق عليها	من الواضح أن نقل البضائع عبر الحدود البرية (على سبيل المثال، العبور) قد تأثر بالوباء وتعطل حركة النقل، بما في ذلك توافر مسؤولي الخطوط الأمامية. يتميز تقييم المخاطر المميكن والتسجيل المسبق بإمكانيات كبيرة لتحديد الشحنات الخطرة وتسهيل الشحنات (المشغل الاقتصادي المعتمد) الموثوقة ذات المخاطر المنخفضة مما يساهم في التمتع بالمرونة والحد من التأخير والتكاليف في جميع وسائل النقل، مع الحفاظ على سلامة المسؤولين ومقدمي الخدمات اللوجستية.

الهدف الاستراتيجي 6

الهدف الاستراتيجي رقم (٦): تعزيز قدرات موظفي الجهات الحدودية للعمل في بيئة مُحدثة ومُميكنة

الأفراد هم الاساس لما نفعله. ونحن نتعهد بأن نقدم للأفراد خدمة عامة جوهرية والالتزام بقيمنا، فضلًا عن تقدير كل صوت واحترامه. نهدف إلى دعم العاملين من أجل أن يتحلوا بالمرونة والتركيز على الحلول، والقدرة على العمل مع فرق مختلفة حيث يكون التحسين المستمر هو المعيار. يجب على الجمارك والهيئات الحدودية الشريكة وضع السياسات والبرامج المناسبة لأداء المهام المختلفة داخل مؤسساتهم. ينبغي على كل الأطراف اعتماد معاييرًا مشتركة معترف بها دوليًا فيما يتعلق بالتطوير المهني للمديرين والقادة ومسؤولي الخطوط الأمامية.

مؤشرات أداء الهدف

A. كافة الأنشطة المنفذة بموجب هذه الاستراتيجية لتيسير التجارة يجب أن تتضمن دعم قدرات العاملين، بما في ذلك عنصر التدريب والتطوير لتقديم التقارير إلى اللجنة الوطنية لتيسير التجارة

النشاط	مؤشرات الأداء	التطبيق
١. **تَضمُن مشاريع التنفيذ لخطط تطوير وتدريب على العاملين**	- اعتبارًا من يونيو ٢٠٢٤، جميع المشاريع في إطار الاستراتيجية الوطنية لاتفاقية لتيسير التجارة ستقدم مخططًا إلى لجنة تسهيل التجارة بشأن تدريب وزيادة وعي العاملين بمسؤولياتهم وأدوارهم.	ستعمل اللجنة الوطنية لتيسير التجارة على مراقبة تضمين مكون التدريب والتطوير في مشاريع التنفيذ وتقييمه على الأفراد.
٢. **إتاحة مواد التدريب لجميع المستخدمين عند نشر تقنية جديدة**	- اعتبارًا من يونيو ٢٠٢٤، جميع المشاريع في إطار الاستراتيجية الوطنية لاتفاقية تيسير التجارة ستقدم مخططًا فيما يتعلق بمكون التدريب والتطوير إلى اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة	ستعمل اللجنة الوطنية لتيسير التجارة على مراقبة احتواء مشاريع التنفيذ على مكون التدريب والتطوير وكذلك تقديمه.
٣. **تطوير الأفراد للقيادة من خلال التغيير.**	- بحلول يونيو ٢٠٢٤، وضع خطة تنفيذية لتقديم برنامج تطوير القيادة والإدارة الحديثة المستدامة والمشتركة بين جميع الجهات الحدودية لتحسين آلية حل المشكلات المشترك وبناء المهارات وزيادة فرص التقدم الوظيفي	يجب أن تعتمد كل الهيئات الحدودية معاييرًا مشتركة معترف بها دوليًا فيما يتعلق بالتطوير المهني للمديرين والقادة ومسؤولي الخطوط الأمامية. تمثل الميكنة فرصة لتسريع استراتيجية العمل وتعزيز الأداء التنظيمي المؤسسي.

الهدف الاستراتيجي 7

الهدف الاستراتيجي رقم (٧): الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة

الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة

مؤشرات أداء الهدف

١ بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، يتم استيفاء جميع التزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة

النشاط	مؤشرات الأداء	الوصف
١. **الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة**	- بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، يتم استيفاء التزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة	
٢. **عمل اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بكامل طاقتها على تنسيق وتنفيذ ووضع أولويات وتحديث ومراقبة تنفيذ خطة العمل الخاصة باستراتيجية تيسير التجارة.**	- بحلول ديسمبر ٢٠٢٧، يتم استيفاء التزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة	تعمل اللجنة الوطنية لتيسير التجارة على التأكد من تضمين مكون التدريب والتطوير في مشاريع التنفيذ.

٤ التنفيذ

٤-١ الأدوار والمسؤوليات

تقع مسؤولية تنفيذ الأنشطة المحددة في هذه الاستراتيجية في الوقت المحدد على عاتق الهيئات الحدودية وغيرها من الهيئات على النحو الموضح أدناه.

ملحوظة: "ر" = هيئة رئيسية؛ "م" = هيئة مشاركة

جدول٣ : الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية

النشاط	مصلحة الجمارك	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	الهيئة القومية لسلامة الغذاء	الحجر الزراعي	الحجر البيطري	الحجر الصحي المركزي	وزارة النقل والمواصلات	قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية-الإدارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية (الأمانة الفنية للجنة)	جهات أخري يمكن الاستعانة بهم باللجنة الوطنية لتسهيل التجارة	مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS)	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة
إطار عمل إدارة المخاطر المشتركة والامتثال فيما يتعلق بالحدود	ر	م	م	م	م	م	م	م	م		مجموعة عمل إدارة المخاطر (ر)
تنفيذ الفحص المميكن للمخاطر تدريجياً	ر	م	م	م	م	م	م		م	م	مجموعة عمل إدارة المخاطر (ر)
تطبيق تحليل المخاطر لتحسين استهداف عمليات التفتيش	ر									م	مجموعة عمل إدارة المخاطر (ر)
إدخال التوصيف والاستهداف المتكامل	م	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	م	مجموعة عمل إدارة المخاطر (ر)
إنشاء المركز الوطني المتكامل للاستهداف	ر	م	م	م	م	م	م	م	م	م	ر
تبسيط إجراءات ومستندات التخليص	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	م	ر
إجراءات مبسطة للمشغلين المعتمدين؛	ر	م	م	م	م	م	م	م	م		ر

النشاط	مصلحة الجمارك	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	الهيئة القومية لسلامة الغذاء	الحجر الزراعي	الحجر البيطري	الحجر الصحي المركزي	وزارة النقل والمواصلات	قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية-الإدارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية (الأمانة الفنية للجنة)	جهات أخري يمكن الاستعانة بهم باللجنة الوطنية لتسهيل التجارة	مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS)	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة
تطوير مشغل اقتصادي معتمد للصادرات	ر	ر	م	م	م	م	م		م		ر
تحديث طرق الدفع الآجل	ر	م	م	م	م	م	م		م	م	ر
وضع برامج المراجعة اللاحقة ومراقبة السوق وبرامج التأمين	ر	ر	م	م	م	م	م		م		ر
إجراء دراسات وقت الإفراج دورياً	ر	م	م	م	م	م	م	م	م		ر تشكيل مجموعة عمل معنية بدراسة زمن الإفراج
التنفيذ الكامل لـ "نافذة" نظام النافذة الواحدة	ر	م	م	م	م	م	م	م	م	م	ر
ربط أنظمة الهيئات بمنظومة (نافذة)	ر	م	م	م	م	م	م	م	م	م	ر
تطبيق التخليص الجمركي المميكن للبضائع العاجلة	ر	م	م	م	م	م	م	م	م	م	ر
إنشاء مصدر(منصة) واحد لجميع معلومات الاستيراد والتصدير والعبور	ر	م	م	م	م	م	م	ر	م	م	ر
تقييم وتبسيط ونشر إجراءات التظلم من القرارات الإدارية	م	م	م	م	م	م	م	م	م		ر
سهولة الوصول إلى خدمة الأحكام المسبقة المُلزمة	ر	م	م	م	م	م	م	م	م	م	ر
أنشاء مجموعة استشارية لقطاع الحدود والقطاع الخاص بشكل منتظم للعمل على تنفيذ استراتيجية اتفاقية تيسير التجارة	ر	م	م	م	م	م	م	ر	م	م	ر

النشاط	مصلحة الجمارك	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	الهيئة القومية لسلامة الغذاء	الحجر الزراعي	الحجر البيطري	الحجر الصحي المركزي	وزارة النقل والمواصلات	قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية-الإدارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية (الأمانة الفنية للجنة)	جهات أخري يمكن الاستعانة بهم باللجنة الوطنية لتسهيل التجارة	مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS)	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة
ضمان وجود التوقعات تمشياً مع ارشادات أروشا بمنظمة الجمارك العالمية	ر	م	م	م	م	م	م		م	م	ر
تعزيز إخطار المُراقبة	م	ر	م	م	م	م	م		م	م	ر
إنشاء نقطة استفسار	م	م	م	م	م	م	م	ر	م	م	ر
توسيع نظام "نافذة" ليشمل مكاتب الجمارك وجهات الحدود الشريكة ومراكز الحدود	ر	م	م	م	م	م	م		م	م	ر
تطوير الأفراد للقيادة من خلال التغيير	ر	م	م	م	م	م	م	ر	م	م	ر
تضمين عنصر التدريب والتنمية في مشاريع التنفيذ	م	م	م	م	م	م	م	ر	م		ر
إتاحة الوصول إلى التعليمات ومواد التدريب لجميع المستخدمين عند تطبيق تقنية جديدة	م	م	م	م	م	م	م	م	م	ر	ر
تلبية التزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقيه تسهيل التجارة، الإخطارات والتوقيتات الزمنية	م	م	م	م	م	م	م	ر	م		ر
عمل الجنة الوطنية لتيسير التجارة بكامل طاقتها	ر	م	م	م	م	م	م	ر	م		ر

٢-٤ دور اللجنة الوطنية لتيسير التجارة

- اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة مسؤولة عن الإشراف العام على الهيئات التي تنفذ الأنشطة المحددة في هذه الاستراتيجية ودعمها، بما في ذلك المساعدة والتنسيق بين الجهات والتواصل مع الجهات المانحة للحصول على الدعم الفني.
- اللجنة الوطنية لتيسير التجارة مسؤولة أيضًا عن تحديد ما إذا كان قد تم تحقيق مؤشرات أداء الأهداف الاستراتيجية، على أن يتم التقييم بشكل دوري في مدة محددة.
- تقوم اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بتقييم وفاء الجهات بالتزاماتها والتشاور مع الجهات المعنية بشأن تعديل التوقيتات الزمنية للتنفيذ في حال ضرورة ذلك وبناء على طلب الجهة المعنية.
- اللجنة الوطنية لتيسير التجارة مخولة بتشكيل مجموعات عمل من أجل الإشراف على تنفيذ الإجراءات.

- تقوم الأمانة الفنية للجنة بتقديم دعمها الفني للجنة الوطنية لتسهيل التجارة بما في ذلك متابعة تنفيذ اتفاق تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية والاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة من خلال المهام التالية:

• استخدام متتبع الإصلاحات Reform Tracker .
• إعداد ملخصات وتوضيحات لأصحاب المصلحة على النحو الذي تحدده اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة.
• القيام بتجميع ونشر البيانات والمعلومات ذات الصلة بتيسير التجارة بصفة دورية وغيرها من المعلومات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية أو الإقليمية أو الوطنية بين أعضاء اللجنة الوطنية.
• تطوير وإدارة أنظمة تقارير الأداء لمختلف الإصلاحات وكذا المبادرات المتخذة، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية، وإجراءات إعداد التقارير.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى مراقبة المؤشرات التالية لقياس كفاءة الحدود:

- تقليل متوسط الوقت والتكلفة لاستيراد وتصدير البضائع المشروعة، بما في ذلك الحصول على جميع التصاريح والوثائق اللازمة
- تقليل عدد مرات جمع نفس البيانات من التجار أثناء عمليات الاستيراد والتصدير والعبور
- تخفيض نسبة الفحوصات المستندية والفعلية التي يتم إجراؤها على البضائع المشروعة
- زيادة نسبة التدخلات الإيجابية على الحدود نتيجة الاستهداف الذكي والقائم على المخاطر

a. خطة عمل عالية المستوى

ملحق (٧-٢) يحدد خطوات تحقيق كلاً من الأنشطة الاستراتيجية، حيث تستخدم اللجنة الوطنية لتيسير التجارة هذه المنهجية لمتابعة التقدم المحرز في عملية التنفيذ بالتعاون مع الجهات المُنفذة.

b. تحديد الأولويات

كإجراء أولي بموجب هذه الاستراتيجية، ستحدد اللجنة الوطنية لتيسير التجارة، بالتنسيق مع الهيئات المسؤولة، الفترات الزمنية لتنفيذ الأنشطة الاستراتيجية.

عند تحديد الأولويات، تقوم اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بالتشجيع على التنفيذ المبكر كلما أمكن، للأنشطة الاستراتيجية التي تتطلب جهدًا منخفضًا للتنفيذ، ولها تأثير مهم على المشغلين الاقتصاديين.

عند تحديد توقيت تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية جزئيًا يتم الأخذ في الاعتبار أن تنفيذ بعض هذه الأنشطة يعتمد على التنفيذ المسبق لأنشطة أخرى.

بدء تفعيل منظومة النافذة الواحدة "نافذة" -بما في ذلك تسجيل التاجر المباشر في جميع مكاتب الجمارك ومراكز الحدود وجهات الحدود المتفق عليها.

قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على توقيت وتسلسل تنفيذ هذه الأنشطة الاستراتيجية مثل توافر الموارد الفنية و/أو المالية و/أو البشرية؛ توافر الدعم الفني الخارجي؛ أو أولويات أخرى لا علاقة لها بتيسير التجارة، إلخ.

ج. الإجراءات الأولية

يتم تشجيع الهيئات المُنفذة المعينة على اتخاذ الإجراءات الفورية التالية لضمان تنفيذ الأنشطة بطريقة تتسق مع الأهداف المحددة في هذه الاستراتيجية وفي غضون الوقت المحدد:

١. دمج الأنشطة المقترحة لكل من الهيئات الحدودية المعنية في استراتيجيات العمل الخاصة بها ؛
٢. تحديد أي عوائق أو مخاطر أمام تنفيذ النشاط، إذا لم تتم الإشارة إليها في القسم ٧ أدناه؛
٣. تحديد الدعم الفني الخارجي وبناء القدرات أو غيرها من الموارد التي قد تكون مطلوبة؛
٤. وضع خط الأساس المحدد لمؤشرات الأداء للنشاط؛
٥. وضع خطة عمل مفصلة لتنفيذ كل نشاط.

لمساعدة اللجنة الوطنية لتيسير التجارة على الوفاء بالتزاماتها، يجب على الهيئات المنفذة تزويد اللجنة بخطط تنفيذ أنشطتها، واحتياجات من الموارد الخارجية، وأي مخاطر أخرى قد تؤثر على التنفيذ، ونتائج مؤشرات الأداء لكل نشاط. كما على الهيئات المنفذة تزويد اللجنة بتقارير متابعة دورية.

٥ الموارد

راجع ملحقات خطة عمل استراتيجية اتفاقية تيسير التجارة التي تتضمن المساعدة الفنية الخارجية ودعم بناء القدرات الذي تحدده الحكومة على أنه ضروري لتنفيذ الأنشطة. كما هو مذكور أعلاه، فإن الإجراءات الأولية الموصي بها هي تحديد الهيئات المنفذة لأي موارد إضافية قد تحتاجها لتنفيذ الأنشطة في إطار هذه الاستراتيجية، وإبلاغ هذه الاحتياجات إلى اللجنة الوطنية لتيسير التجارة.

٦ المخاطر

يخضع التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية للمخاطر العامة التالية (التي تؤثر على جميع الأنشطة الاستراتيجية) وكذا المخاطر الخاصة (التي تؤثر على بعض الأنشطة الاستراتيجية).

المخاطر العامة

- **نقص الموارد المالية اللازمة**

على الرغم من أن هذا الخطر ينطبق على جميع الأنشطة الاستراتيجية، إلا أنه مهم بشكل خاص للأنشطة الاستراتيجية التي تحتاج إلى على تعزيز البنية التحتية أو تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

- **نقص الموارد البشرية اللازمة**

توافر عدد محدود من الموظفين المؤهلين داخل الهيئات المعنية لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

- **عدم وجود التزام/دعم سياسي**

إن الالتزام القوي والمستمر من قبل الحكومة والهيئات المعنية لتحقيق الأهداف المحددة في هذه الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية لنجاحها. ومن أهم المخاطر عدم تمتع اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بالدعم السياسي والسلطة القانونية اللازمين للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية.

بعض المخاطر الخاصة

- **المشاركة المحدودة للقطاع الخاص**

لا يمكن تحقيق العديد من الأهداف المحددة في هذه الاستراتيجية دون المشاركة الفعالة للقطاع الخاص (على سبيل المثال، الأنشطة الاستراتيجية ١,٢ (تنفيذ إجراءات الإعلان قبل الوصول)؛ ١,٣ (تنفيذ إجراءات الإعلان المبسطة و؛ ١,٦ (التنفيذ الكامل لبرنامج "البطاقة الذهبية" الجمركي للمشغلين المعتمدين).

قد تتطلب بعض الأنشطة الاستراتيجية تمويلاً من أجل تغيير إجراءاتها الداخلية وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

يتطلب النجاح إقناع الشركات بمزايا النشاط الاستراتيجي وقدرة مواردهم على التكييف مع المتطلبات الجديدة.

- **مستويات التطبيق المختلفة للميكنة في الهيئات الحدودية**

يختلف تطبيق الميكنة من جهة لأخرى في معالجة الاستيراد والتصدير: فالجمارك تعتمد على الميكنة بشكل كبير في حين أن البعض الآخر يعتمد بشكل أساسي أو كلي على المستندات الورقية والتعامل اليدوي. قد تؤثر التطبيقات المختلفة هذه على التنفيذ الناجح للأنشطة الاستراتيجية التي تعتمد على تنسيق الضوابط وتبادل المعلومات.

- **نقص دعم الفني وبناء القدرات**

لم يتم تحديد جهات مانحة معينة لدعم أنشطة هذه الاستراتيجية. من المتوقع المشاركة الفعالة للجنة الوطنية لتيسير التجارة مع شركاء التنمية لتأمين الدعم الفني أو لتعزيز القدرات أو أي من الموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ستؤثر درجة نجاح اللجنة الوطنية لتيسير التجارة على تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

٧ الملحقات

٧-١ إجراءات منظمة التجارة العالمية (WTO) والأنشطة الاستراتيجية المقابلة

مواد اتفاقية تسهيل التجارة	إجراءات اتفاقية تسهيل التجارة (TFA)	بنود اتفاقية تسهيل التجارة	تقييم[٨] الامتثال	الهدف الاستراتيجي لاستراتيجية اتفاقية تيسير التجارة
المادة ١,١	النشر	ج		٤
المادة ١,٢	المعلومات المتوفرة عبر الإنترنت	ج		٤
المادة ١,٣	نقاط الاستفسار	ج		٤
المادة ١,٤	الإخطار	ج		٧
المادة ٢,١	فرصة للتعليقات والمعلومات قبل الدخول حيز التنفيذ	ب		يتم تحديده
المادة ٢,٢	المشاورات	ب		٤
المادة ٣	الأحكام المسبقة	ج		٤
المادة ٤	إجراءات الاستئناف أو الطعن	أ		٤
المادة ٥,١	إخطارات عمليات التفتيش أو الضوابط المحسنة	ج		٤
المادة ٥,٢	الاحتجاز	أ		
المادة ٥,٣	إجراءات الاختبار	أ		يتم تحديده
المادة ٦,١	ضوابط عامة بشأن الرسوم والمصاريف المفروضة على الاستيراد والتصدير أو فيما يتعلق بهما	ج		٣
المادة ٦,٢	ضوابط محددة بشأن الرسوم والمصاريف لخاصة بالمعالجة لجمركية المفروضة على الاستيراد والتصدير أو فيما يتعلق بهما	أ		
المادة ٦,٣	العقوبات التأديبية	أ		
المادة ٧,١	معالجة ما قبل الوصول	أ		مراجعة إعادة تنفيذ نظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI)
المادة ٧,٢	الدفع الإلكتروني	أ		٢

[٨] تقييم الإمتثال بناءً على أحدث تقييم لفجوات اتفاقية تيسير التجارة (TFA) لعام ٢٠١٩

مواد اتفاقية تسهيل التجارة	إجراءات اتفاقية تسهيل التجارة (TFA)	بنود اتفاقية تسهيل التجارة	تقييم[٨] الامتثال	الهدف الاستراتيجي لاستراتيجية اتفاقية تيسير التجارة
المادة ٧,٣	الفصل بين الإفراج والتحديد النهائي للرسوم والضرائب والمصاريف الجمركية	أ		
المادة ٧,٤	إدارة المخاطر	ج		١
المادة ٧,٥	متابعة ما بعد التخليص	ج		٢
المادة ٧,٦	تنفيذ ونشر دراسة متوسط أوقات الإفراج	أ		٢ مراجعة
المادة ٧,٧	إجراءات تيسير التجارة للمشغلين المعتمدين	أ		٢
المادة ٧,٨	الشحنات العاجلة	ج		٣
المادة ٧,٩	البضائع سريعة التلف	أ		يتم تحديده
المادة ٨	تعاون جهات الحدود	ج		يتم تحديده
المادة ٩	حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت الضوابط الجمركية	أ		
المادة ١٠,١	الإجراءات والمتطلبات الرسمية	ج		٢
المادة ١٠,٢	قبول النسخ	ج		٢
المادة ١٠,٣	استخدام المعايير الدولية	ج		١ و٢ و٣
المادة ١٠,٤	منظومة النافذة الواحدة	ج لعام ٢٠٣٠		٣
المادة ١٠,٥	عمليات تفتيش ما قبل الشحن	أ		
المادة ١٠,٦	استخدام المخلصين الجمركيين	أ		
المادة ١٠,٧	إجراءات الحدود المشتركة والمتطلبات الموحدة	أ		
المادة ١٠,٨	البضائع المرفوضة	أ		

مواد اتفاقية تسهيل التجارة	إجراءات اتفاقية تسهيل التجارة (TFA)	بنود اتفاقية تسهيل التجارة	تقييم[٨] الامتثال	الهدف الاستراتيجي لاستراتيجية اتفاقية تيسير التجارة
المادة ١٠,٩	الإدخال المؤقت للبضائع والمعالجة الواردة والصادرة	أ		
المادة ١١,١	حرية العبور	ب		يتم تحديده
المادة ١١,٤-١١,١٠	حرية العبور	ج		يتم تحديده
المادة ١١,١٧ العبور	حرية العبور	ج		يتم تحديده
المادة ١٢	التعاون الجمركي	ج		يتم تحديده
المادة ٢٣,٢	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	نعم		٧

عناصر تقييم الامتثال بالجدول

لم يبدأ بعد	منخفض	متوسط	عالي	كامل

٢-٧ خطة عمل عالية المستوى

٢,١-٧ الهدف الاستراتيجي (١) – ادارة المخاطر

المخرجات	النشاط	الجهة الرئيسية	الجهة المشاركة	الإطار الزمني	التمويل	الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات
الهدف الاستراتيجي ١ : تحسين القدرة على تقييم المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية						
١-١ إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر المشتركة وضوابط الامتثال						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ تنفيذ الاعتماد التدريجي لإدارة المخاطر المشتركة كعنصر تمكين استراتيجي لاستراتيجية حكومية متكاملة لإدارة الحدود قائمة على المخاطر.					
القانون/ السياسة	▪ اعتماد إطار عمل لإدارة المخاطر المشتركة	▪ مجموعة عمل إدارة المخاطر المشتركة	▪ الجمارك ▪ هيئات الرقابة الفنية	فبراير ٢٠٢٤	مؤسسة التمويل الدولية	دعم فني لمجموعة عمل إدارة المخاطر المشتركة
الإجراءات التشغيلية						
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات						
١-٢ تطبيق الفحص المميكن للمخاطر تدريجياً						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ ضمان خضوع جميع المعاملات التجارية لضوابط مميكنة قائمة على المخاطر من قبل الجمارك والحجر الصحي (للنبات والحيوانات) والهيئة الوطنية لسلامة الأغذية والهيئات التنظيمية الأخرى التي تحقق توازنًا مناسبًا بين تيسير التجارة المشروعة والحاجة إلى ضمان الصحة العامة والسلامة ومكافحة التهريب والجريمة والاحتيال التجاري					
القانون/ السياسة						
الإجراءات التشغيلية	▪ توثيق الإجراءات التشغيلية لإدارة معايير الاستهداف والتنميط بما في ذلك الصلاحيات/المسؤوليات المفوضة					
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تطوير وتثبيت وحدة إدارة المخاطر المشتركة في منظومة النافذة الواحدة "نافذة" للتنفيذ المميكن ▪ تطوير وتثبيت شاشات التعليمات حسب الحاجة	▪ الجمارك	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS) ▪ مجموعة عمل إدارة المخاطر المشتركة	يونيو ٢٠٢٥		

بناء القدرات	▪ تحديد احتياجات التدريب/المعلومات والمجموعة المستهدفة داخل الجمارك لإنشاء ومراجعة وإدارة معايير الاستهداف لجهات الحدود داخل النظام. ▪ تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية					
١-٣ إدخال تحليل المخاطر لتحسين استهداف عمليات التفتيش (الجمارك)						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ تعزيز موارد إدارة المخاطر كأولوية للموارد البشرية. تقديم تقارير ما قبل الوصول وتقييم المخاطر بقدر الإمكان في سلسلة التوريد.					
القانون/ السياسة						
الإجراءات التشغيلية						
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات	▪ تحديد الاحتياجات التدريبية/ المعلومات والفئة المستهدفة داخل الجمارك ▪ تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية ▪ إعداد جلسات توعية لموظفي الجمارك فيما يتعلق باستهداف المخاطر وإبراز كيف سيدعم ذلك العمل على الحدود	▪ الجمارك	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS) ▪ مجموعة عمل إدارة المخاطر المشتركة	يونيو ٢٠٢٤		
١-٤ إدخال التوصيف والاستهداف المتكامل						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ تقديم تقارير ما قبل الوصول وتقييم المخاطر بقدر الإمكان في سلسلة التوريد.					
القانون/ السياسة						
الإجراءات التشغيلية						
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات	▪ تحديد احتياجات التدريب/ المعلومات والمجموعة المستهدفة داخل الهيئات المعنية ▪ تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية ▪ إعداد جلسات توعية لموظفي الجمارك فيما يتعلق باستهداف المخاطر وإبراز كيف سيدعم ذلك العمل على الحدود	▪ الجهات الفنية	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS) ▪ مجموعة عمل إدارة المخاطر المشتركة	ديسمبر ٢٠٢٤		

١-٥ المركز الوطني المتكامل للاستهداف (NTC)						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ إجراء دراسة استطلاعية لإنشاء مركز استهداف وطني متكامل متعدد الوكالات يحدد التكاليف المقدرة، والموقع، والوظائف، والمسؤوليات. ▪ البرنامج التجريبي للمركز الوطني المتكامل للاستهداف للجمارك	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	يونيو ٢٠٢٤		
القانون/ السياسة	▪ تحديد أي معوقات قانونية وحلها	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٥		
الإجراءات التشغيلية	▪ تطوير السياسات وإجراءات التشغيل لموظفي الجمارك ضمن ترتيبات وسياسات وإجراءات تشغيل المركز الوطني المتكامل للاستهداف لتطوير موظفي الوكالات الفنية والرقابية في المركز الوطني المتكامل للاستهداف	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية		**يونيو ٢٠٢٥**		
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ حدد أماكن العمل المناسبة والزي المناسب وفقًا للمتطلبات المحددة	▪ الجمارك	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS) ▪ الجهات الفنية	يونيو ٢٠٢٥		
بناء القدرات	▪ تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية. ▪ تطوير جلسات توعية لموظفي الحدود بشأن وظائف ومسؤوليات المركز الوطني المتكامل للاستهداف وتحديد كيف سيدعم ذلك العمل على الحدود	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	سبتمبر ٢٠٢٥		

٢,٢-٧ الهدف الاستراتيجي (٢) – تبسيط الإجراءات والمستندات الخاصة بالعملية التجارية

المخرجات	النشاط	الجهة الرئيسية	الجهة المشاركة	الإطار الزمني	التمويل	الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات
الهدف الاستراتيجي (٢): مراجعة وتبسيط الإجراءات والمستندات الخاصة بالعملية التجارية						
٢-١ تبسيط إجراءات ومستندات التخليص						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة مستندات تخليص الاستيراد والتصدير الحالية ومتطلبات البيانات لتحديد التكرار والازدواجية وتقديم تقرير إلى اللجنة الوطنية لتسير التجارة	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	يونيو ٢٠٢٤		
القانون/ السياسة						
الإجراءات التشغيلية						
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات						
٢-٢ إجراءات مبسطة للمشغلين المعتمدين						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد الحالي للتوافق التام مع إرشادات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية	▪ الجمارك				
القانون/ السياسة	▪ تطوير سياسة ومبادئ توجيهية لنظام المشغل المعتمد بما يتوافق تمامًا مع إرشادات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	يونيو ٢٠٢٤		
الإجراءات التشغيلية	▪ إجراءات تجريبية مبسطة للقائمة البيضاء -تبدأ في فبراير ٢٠٢٤ من الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لمدة شهرين وتبدأ أبريل ٢٠٢٤ من هيئة سلامة الغذاء مع وضع الإفراج المشروط. ▪ اعتماد إجراءات استيراد وتصدير مبسطة للمشغلين المعتمدين والتجار المعتمدين الآخرين بين الوكالات ▪ تنفيذ الإجراءات وإجراءات مبسطة للمتداولين المتوافقين للغاية	▪ الجمارك ▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	يونيو ٢٠٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤ يونيو ٢٠٢٥	مؤسسة التمويل الدولية	
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
٢ – ٣ تطوير المشغل الاقتصادي المعتمد للصادرات						

المخرجات	النشاط	الجهة الرئيسية	الجهة المشاركة	الإطار الزمني	التمويل	الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ إطلاق مشغل اقتصادي معتمد "تجريبي" للتصدير بناءً على المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، وإرشادات الاعتراف المتبادل لمنظمة الجمارك العالمية	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	يونيو ٢٠٢٥		
القانون/ السياسة						
الإجراءات التشغيلية	▪ وضع سياسة ومبادئ توجيهية لنظام المشغل الاقتصادي المعتمد (المستندات المبسطة، قائمة التقييم الذاتي تم الانتهاء منهم)	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	سبتمبر ٢٠٢٤		
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات						
٢-٤ تحديث طرق الدفع						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة التشريعات الحالية لهيئات الحدود لتأكيد الأساس القانوني لتشغيل نظام الدفع المؤجل الذي يسمح بالإفراج الفوري عن البضائع عند الوصول			ديسمبر ٢٠٢٤		
القانون/ السياسة	▪ كما هو مطلوب يتم بتحديث الأساس القانوني لنظام الدفع الآجل					
الإجراءات التشغيلية	▪ مراقبة استخدام السداد الإلكتروني للرسوم والضرائب ▪ وضع ونشر معايير نظام الدفع الآجل ▪ تطوير وتنفيذ الإجراءات والمبادئ التوجيهية التشغيلية لنظام الدفع الآجل	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	يونيو ٢٠٢٥		
الميكنة و البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات	• إعداد جلسات توعية لموظفي الحدود					

٢-٥ وضع برامج لمتابعة الإيرادات وغيرها من المتابعات اللازمة						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة تشريعات وكالات الحدود الحالية لتأكيد الأساس القانوني لبرامج التدقيق والتحقق والتأكيد عبر الحدود					
القانون/ السياسة	▪ كما هو مطلوب، قم بتحديث السياسة والأساس القانوني لبرامج التدقيق والتحقق والضمان عبر الحدود	▪ الجهات الفنية	▪ الجمارك	ديسمبر ٢٠٢٤		
الإجراءات التشغيلية	▪ تطوير وتنفيذ الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية لمتابعة ما بعد التخليص ▪ تطوير وتنفيذ الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية لبرامج المتابعة والتحقق الأخرى المتفق عليها عبر الحدود	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	▪ الجمارك	ديسمبر ٢٠٢٤ سيتم تحديد الموعد		
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ طبّق معايير إصدار نافذة للقناة ٩'الزرقاء'	▪ الجمارك ▪ مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS)		يونيو ٢٠٢٥		
بناء القدرات	▪ تعزيز قدرات موظفي الجمارك المسئولين عن المتابعة اللاحقة للتخليص الجمركي ▪ إجراء تدريب تقني لبرامج المتابعة والتحقق والضمان الأخرى المتفق عليها عبر الحدود ▪ إعداد جلسات توعية لموظفي الحدود	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية		ديسمبر ٢٠٢٤ سيتم تحديد الموعد	الاتحاد الأوروبي	المساعدة الفنية وبناء القدرات
٢ – ٦ إجراء دراسات زمن الإفراج بشكل دوري						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ استخدام نظام قياس زمن الإفراج المُعتمد من قبل منظمة الجمارك العالمية، وتدريب الموظفين					
القانون/ السياسة						
الإجراءات التشغيلية	▪ إجراء دراسات دورية لزمن الإفراج ونشر متوسط أوقات الإفراج الخاصة بالاستيراد والتصدير باستخدام منهجية منظمة الجمارك العالمية	▪ الجمارك ▪ مجموعة عمل دراسة زمن الإفراج		▪ دراسة زمن الإفراج للاستيراد رقم ٢ مايو ٢٠٢٤ ▪ دراسة وقت الإفراج للتصدير رقم ٢ سبتمبر ٢٠٢٤ ▪ دراسة زمن الإفراج للشحن الجوي ديسمبر ٢٠٢٥		المساعدة التقنية

[٩] القناة "الزرقاء" هي خيار تحرير انتقائي حيث يتم تحرير الشحنة من نقطة الوصول للأغراض الجمركية ويتم إجراء التدقيق بعد الإفراج عن البضائع.

الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات						

٢,٣-٧ الهدف الاستراتيجي (٣) - الميكنة الكاملة لعملية الاستيراد والتصدير والمرور العابر

الهدف الاستراتيجي ٣: الميكنة الكاملة لعمليات الاستيراد والتصدير والمرور العابر						
٣ – ١ التطبيق الكامل لنظام النافذة الواحدة "نافذة" المميكن						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ تقدم مصر لخدمات التكنولوجيا (MTS) جدول زمني للتحسينات والتعاون مع اللجنة الوطنية لتيسير التجارة ▪ يقوم أعضاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بتقديم خطط للبنية التحتية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو يقومون باعتماد أنظمة جديدة مثل-E phyto في اللجنة الوطنية لتيسير التجارة.	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا	▪ أعضاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	جارٍ تنفيذه (بند دائم في جدول الأعمال)		
القانون/ السياسة	▪ تفويض جميع عمليات التبادل التجاري ليتم دمجها في نظام "نافذة" من قِبل التاجر و/أو وسطاءهم المُصدرة إليهم ▪ نشر معلومات التفويض والإطار الزمني على فترات زمنية منتظمة ▪ مراجعة الرسوم الحكومية والمصاريف المرتبطة بتشغيل وصيانة "نافذة"، بالإضافة إلى مصاريف الربط والتحديث.	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية ▪ مصر لخدمات التكنولوجيا	يونيو ٢٠٢٤		
الإجراءات التشغيلية	▪ تطبيق نظام "نافذة" المميكن بالكامل للاستيراد والتصدير والعبور ▪ تطبيق نظام "نافذة" لنظام في جميع المعابر الحدودية الرئيسية في مصر، (بما في ذلك الحركة من وإلى أي مناطق اقتصادية خاصة)	▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٧		
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تمكين إدخال التاجر بشكل مباشر (الإدخال المباشر) في نافذة ▪ وضع شاشات المساعدة لسهولة الوصول إلى المعلومات التي تدعم الإدخال الدقيق	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا	▪ الجهات الفنية ▪ الجمارك	ديسمبر ٢٠٢٥		
بناء القدرات	▪ إعداد مواد دعائية وجلسات توعية لسماسرة الجمارك والمنظمات التجارية والتجار ▪ إعداد مواد دعائية وجلسات توعية للهيئات الحكومية التي تتولى التخليص الذاتي للواردات أو الصادرات.	▪ الجمارك	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا ▪ الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٥		

٣ – ٢ ربط أنظمة الجهات الحدودية مع نظام "نافذة"						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ تقوم مصر لخدمات التكنولوجيا بتقديم توصيات برنامج العمل لربط أنظمة الجهات الحدودية المشاركة في اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا ▪ الجمارك	▪ سكرتارية اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	سبتمبر ٢٠٢٣		

		▪ الجهات المعنية	▪ الجهات الفنية ▪ الجمارك	نوفمبر ٢٠٢٣		
القانون/ السياسة	▪ تحديد أي معوقات قانونية تحول دون الربط مع نافذة	▪ الجهات المعنية		يونيو ٢٠٢٤		
الإجراءات التشغيلية						
الميكنة و البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تم ربط أنظمة الجهات المعنية (القائمة اعتبارًا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٣) مع نافذة لتبسيط عمليات الاستيراد والتصدير والعبور، والإفراج، والتخليص. ▪ تفاعل هيئة الموانئ وهيئة المطار وأنظمة مشغل محطة الشحن المتفق عليها مع نافذة	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا ▪ الهيئة المختصة	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية المعنية ▪ هيئة الميناء ▪ شركة مناولة الشحنات الجوية	مارس ٢٠٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥		
بناء القدرات	▪ إعداد مواد دعائية وجلسات توعية لسماسرة الجمارك والمنظمات التجارية والتجار ▪ إعداد مواد دعائية وجلسات توعية للهيئات الحكومية التي تتولى التخليص الذاتي للواردات أو الصادرات	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا ▪ الجهات المعنية	▪ الجمارك	ديسمبر ٢٠٢٥		
٣ – ٣ لتخليص السريع الآلي للبضائع العاجلة						
تقرير فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة المتطلبات والإجراءات القانونية الحالية للتخليص العاجل للسلع العاجلة لتحديد الثغرات في الإجراءات المميكنة لعملية الإفراج والتخليص	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا	أكتوبر ٢٠٢٤		
القانون/ السياسة	▪ نشر قائمة الحد الأدنى للبيانات المطلوبة لتوفير الإفراج الفوري عن الشحنات للمستوردين					
الإجراءات التشغيلية	▪ تطوير وتنفيذ الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية للتخليص العاجل للبضائع العاجلة					
الميكنة و البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تطوير وبدء تشغيل النظام المميكن للتخليص العاجل					
بناء القدرات	▪ نشر الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالتخليص العاجل للبضائع المستعجلة للمستوردين					

الهدف الاستراتيجي (٤) – الشفافية وإتاحة البيانات

المخرجات	النشاط	الجهة الرئيسية	الجهة المشاركة	الإطار الزمني	التمويل	الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات
الهدف الاستراتيجي ٤: إتاحة البيانات والإجراءات الخاصة بالعملية التجارية						
٤ – ١ إنشاء منصة واحدة لجميع معلومات الاستيراد والتصدير والعبور						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ إجراء تقييم الفجوات	▪ اللجنة الفرعية لتسهيل التجارة. ▪ قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية – الادارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية ▪ الأمانة الفنية للجنة.	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	تم	مؤسسة التمويل الدولية	
القانون/ السياسات						
الإجراءات التشغيلية	▪ تأكيد نموذج الحوكمة والتشغيل والتمويل لاستدامة بوابة المعلومات التجارية الحالية ▪ تطوير الإجراءات التشغيلية لبوابة المعلومات التجارية	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة ▪ الكيان التشغيلي	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة ▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٥		
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تطوير ونشر بوابة المعلومات التجارية	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٥		
بناء القدرات	▪ إعداد مواد دعائية وجلسات توعية لسماسرة الجمارك والمنظمات التجارية والتجار ▪ تدريب الموظفين المسؤولين عن صيانة النظام المميكن ▪ تدريب الموظفين المسؤولين عن تحديث المعلومات والبيانات على بوابة المعلومات التجارية	▪ الكيان التشغيلي	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة ▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٥		
٤ – ٢ تقييم وتبسيط ونشر إجراءات التظلم من القرارات الإدارية						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة نشر إجراءات التظلم بشأن القرارات الإدارية	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة		أبريل ٢٠٢٤		
القانوني / السياسي	▪ عند الحاجة تحديث السياسة والأساس القانوني لشفافية التظلم المتعلقة بالقرارات الإدارية					
الإجراءات التشغيلية	▪ وضع الأساس القانوني للأحكام الملزمة					

الميكنة و البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات						
بناء القدرات	▪ نشر صحيفة معلومات مجمعة لجميع إجراءات هيئات الحدود المعنية بالاستئناف على القرارات الإدارية للاستيراد والتصدير والعبور.			يونيو ٢٠٢٤		
٤ – ٣ إنشاء نقطة استفسار						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ لا يوجد تطوير الإطار القانوني / السياسي لإنشاء نقطة الاستفسار حيث انه لا يوجد بالفعل، ولا يوجد نقطة/ نقاط					
الإجراءات التشغيلية	تطوير الإطار القانوني / السياسي (على سبيل المثال، تعيين نقطة استفسار ومهامها ومسؤولياتها)	▪ قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية – الادارة المركزية لشئون منظمة التجارة العالمية-الأمانة الفنية للجنة	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٤		
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تقييم المتطلبات وإنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك شراء المعدات)					
بناء القدرات	▪ تدريب الموظفين المعينين لنقطة الاستفسار ▪ تطوير المواد الدعائية وإعداد جلسات توعية للموظفين ▪ وضع خطة تطوير مستمرة للوصول إلى الخبرات المطلوبة. ▪ بناء قدرات الموظفين المسئولين عن القرارات المسبقة. ▪ نشر المعلومات الخاصة خدمة الأحكام المسبقة وإجراءات التقديم والاستئناف والرسوم والتكاليف مطبقة	▪ الجمارك	الجهات الفنية	ديسمبر ٢٠٢٤		
٤-٤ تفعيل التزام خدمة الاحكام المسبقة						
تقييم فجوات تيسير التجارة	▪ قانون الجمارك الحالي لا ينص على أصدر حكم مسبق ملزم كما هو مطلوب في اتفاق تسهيل التجارة، والاحكام المسبقة الملزمة لا يتم العمل بها عملياً	▪ الجمارك				
القانون/ السياسات	▪ انشاء الاساس القانوني لجعل الاحكام الزامية	▪ الجمارك		سبتمبر ٢٠٢٤		
الإجراءات التشغيلية	▪ انشاء برتوكول للاجتماعات ▪ عقد اجتماعات	▪ اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة	اللجنة الوطنية لتسهيل التجارة	يونيو ٢٠٢٤		

الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات					
بناء القدرات	▪ انشاء خطة تنمية مستمرة لاستدامة الخبرات المطلوبة ▪ بناء قدرات الموظفين الذين ينفذون الاحكام المسبقة ▪ نشر معلومات عن خدمات الاحكام المسبقة وإجراءات تقديم الطلبات وإجراءات الاستئناف واي رسوم مطبقة	▪ الجمارك		سبتمبر ٢٠٢٤	
٤ – ٥ تفعيل مجموعة العمل الاستشارية المكونة من قطاع الحدود والقطاع التجاري (القطاع الخاص) للاجتماع بشكل دوري من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتيسير التجارة والسياسات التجارية المعنية					
تقرير فجوات تيسير التجارة	▪ هيئات الحدود تتشاور بشكل دوري مع الأطراف المعنيين على أساس مخصص				
القانون/ السياسة					
الإجراءات التشغيلية	▪ وضع بروتوكولات للاجتماعات ▪ عقد اجتماعات دورية	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	يونيو ٢٠٢٤	
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات					
بناء القدرات					
٤ – ٦ تعزيز إخطارات المراقبة					
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقرير فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة وتنقيح السياسات والتشريعات والبروتوكولات التجارية الحالية الخاصة بآليات التواصل وتعزيز الرقابة	▪ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية	سبتمبر ٢٠٢٤		
القانون/ السياسة		▪ الجمارك				
الإجراءات التشغيلية						
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تنفيذ بروتوكول للتواصل السرية والمراقبة وانهاء هذه المراقبة من خلال نافذة (قناة اتصال لمسؤولي الحدود)	▪ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية ▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	سبتمبر ٢٠٢٤		
بناء القدرات	▪ تطوير المواد الدعائية وعقد جلسات توعية للموظفين	▪ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	▪ الجمارك ▪ الجهات الفنية ▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	سبتمبر ٢٠٢٤		

٢,٤-٧ الهدف الاستراتيجي (٥) – ميكنة جميع المنافذ الحدودية

الهدف الاستراتيجي ٥: ميكنة المعابر الحدودية والمرافق المعتمدة لتخليص الشحنات عن بعد						
٥ – ١ تعميم نظام "نافذة" في مكاتب الجمارك الداخلية وهيئات الحدود المعنية والمعابر الحدودية						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقرير فجوات تيسير التجارة	▪ تحديد الحد الأدنى من المعايير لتعميم نظام نافذة في المواقع من أجل عمل التقييم الذاتي وتحديد الثغرات في البنية التحتية والتمويل والإجراءات والقدرات التقنية	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	سبتمبر ٢٠٢٥		
القانون/ السياسة						
الإجراءات التشغيلية						
الميكنة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	▪ تعميم نظام نافذة في مكاتب الجمارك الداخلية وجهات الحدود المعنية والمراكز الحدودية حسب الاتفاق	▪ مصر لخدمات التكنولوجيا ▪ الجمارك	▪ الجهات الفنية هيئات الحدود	سبتمبر ٢٠٢٧		
بناء القدرات						

٢,٥-٧ الهدف الاستراتيجي(٦) – تعزيز وبناء القدرات

الهدف الاستراتيجي ٦ : تعزيز قدرات موظفي الجهات الحدودية للعمل في بيئة محدثة ومميكنة						
٦ – ١ تضمّن مشاريع التنفيذ لخطط تطوير وتدريب العاملين						
المخرجات	**النشاط**	**الجهة الرئيسية**	**الجهة المشاركة**	**الإطار الزمني**	**التمويل**	**الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات**
تقرير فجوات تيسير التجارة	▪ متابعة جميع مقترحات تنفيذ إستراتيجية اتفاقية تيسير التجارة لضمان وجود تقييم لتأثير العمل على الأفراد ومكون للتدريب والتطوير	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	▪ اعضاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة			
٦ -٢ إتاحة مواد التدريب لجميع المستخدمين عند نشر تقنية جديدة						
تقرير التقييم	▪ متابعة جميع مقترحات تنفيذ استراتيجية اتفاقية تيسير التجارة لضمان وجود تقييم لتأثير العمل على الأفراد ومكون للتدريب والتطوير	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	▪ اعضاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة			
٦ – ٣ تطوير القدرات للسير نحو التغيير						
بناء القدرات	▪ يشارك أفراد مختارون في برنامج / دورة "السير نحو التغيير"		▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	يونيو ٢٠٢٤		

٢,٦-٧ الهدف الاستراتيجي (٧) – الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية

المخرجات	النشاط	الجهة الرئيسية	الجهة الداعمة	الإطار الزمني	التمويل	الدعم الفني المطلوب/بناء القدرات
الهدف الاستراتيجي ٧: الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة						
٧ – ١ الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة						
تقرير فجوات تيسير التجارة	▪ الوفاء بالتزامات إعداد التقارير الخاصة بمنظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة ▪ قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية/ ▪ الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية (سكرتارية اللجنة)	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	ديسمبر ٢٠٢٧		
إجراءات التنفيذ	▪ وضع جدول زمني لتحقيق متطلبات تقارير منظمة التجارة العالمية	▪ قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية / ▪ الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية (سكرنارية اللجنة الوطنية لتيسير التجارة)		مارس ٢٠٢٤		
	▪ تطوير خطة عمل تنفيذية فردية لكل جهة بحيث تتماشى مع خطة عمل استراتيجية تيسير التجارة	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة		سبتمبر ٢٠٢٤		
٧ – ٢ عمل اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بكامل طاقتها						
تقرير فجوات تيسير التجارة	▪ مراجعة المواد بانتظام لتتماشى التزامات منظمة التجارة العالمية مع التقدم المحرز في أنشطة اتفاقية تيسير التجارة - المادة. ٥,٣ إجراءات الاختبار - المادة ٧,١ معالجة ما قبل الوصول - المادة ٧,٦ انشاء ونشر متوسط زمن الإفراج	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	▪ أعضاء اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	وفقاً للأخطار		
إجراءات التنفيذ	▪ مراجعة مواد اتفاقية تيسير التجارة لتحديد أنشطة التنفيذ - المادة. ٢,١ فرصة ترك تعليق - المادة ٧,٩ المنتجات سريعة التلف - المادة ٨ تعاون وكالات الحدود - المادة ١١ إجراءات العبور - المادة ١٢ التعاون الجمركي	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	▪ اللجنة الوطنية لتيسير التجارة	يونيو ٢٠٢٤		

ملخص الجدول الزمني للتنفيذ

الجدول٤: ملخص الجدول الزمني لتنفيذ إستراتيجية اتفاقية تيسير التجارة

	Q2 2023	Q3 2023	Q4 2023	Q1 2024	Q2 2024	Q3 2024	Q4 2024	Q1 2025	Q2 2025	Q3 2025	Q4 2025	Q1 2026	Q2 2026	Q3 2026	Q4 2027	2027+
الهدف (1): تحسين القدرة على تقييم المحاطر			1.1 إطار عمل وحدة المحاطر 4-1. إدخال التوصيف والاستهداف المتكامل 3-1 إدخال تحليل المخاطر لتحسين استهداف عمليات التفتيش						2-1 تطبيق الفحص المميكن للمخاطر تدريجياً		5-1 المركز الوطني المتكامل للاستهداف					
الهدف (2): مراجعة وتبسيط الإجراءات					1-2 تبسيط إجراءات ومستندات التخليص 3-2 تطوير المشغل الاقتصادي المعتمد للصادرات 2-6 دراسة وقت الإفراج للصادرات رقم 2 2-6 دراسة وقت الإفراج للواردات رقم 2						4-2 تحديث طرق الدفع 5-2 وضع برامج لمتابعة الإيرادات وغيرها من المتابعات اللازمة						
الهدف (3): الميكنة الكاملة						2-3 ربط أنظمة الجهات الحدودية مع نظام "نافذة" 3-3 التخليص الآلي السريع للبضائع العاجلة										
الهدف (4): إتاحة البيانات والإجراءات						2-4 تقييم وتبسيط ونشر إجراءات التظلم من القرارات الإدارية 5-4 تطبيق آليات تواصل سريعة فيما يخص المخاطر والضوابط المُحدثة 3-4 إنشاء نقطة إستفسار				1-4 إنشاء منصة واحدة لجميع معلومات الاستيراد والتصدير والعبور 4-4 تفعيل مجموعة العمل الاستشارية المكونة من قطاع الحدود والقطاع التجاري						
الهدف (5): ميكنة المعابر الحدودية والمرافق المعتمدة														1-5 تعميم نظام "نافذة" في مكاتب الجمارك الداخلية وهيئات الحدود المعنية والمعابر الحدودية		
الهدف (6): بناء وتعزيز القدرات							1-6 تضمُن مشاريع التنفيذ لخطط تطوير وتدريب العاملين (2-6 إتاحة مواد التدريب لجميع المستخدمين عند نشر تقنية جديدة 3-6 تطوير القدرات للسير نحو التغيير									
الهدف (7): الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية				1-7 الوفاء بالتزامات منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية تيسير التجارة 2-7 عمل اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بكامل طاقتها												